إنسان

سواسية

شعوب متكاتفة أمم صامدة

مجلة غير دورية تصدر عن ملتقى إعلاميات الجنوب - رفح

العدد الثامن

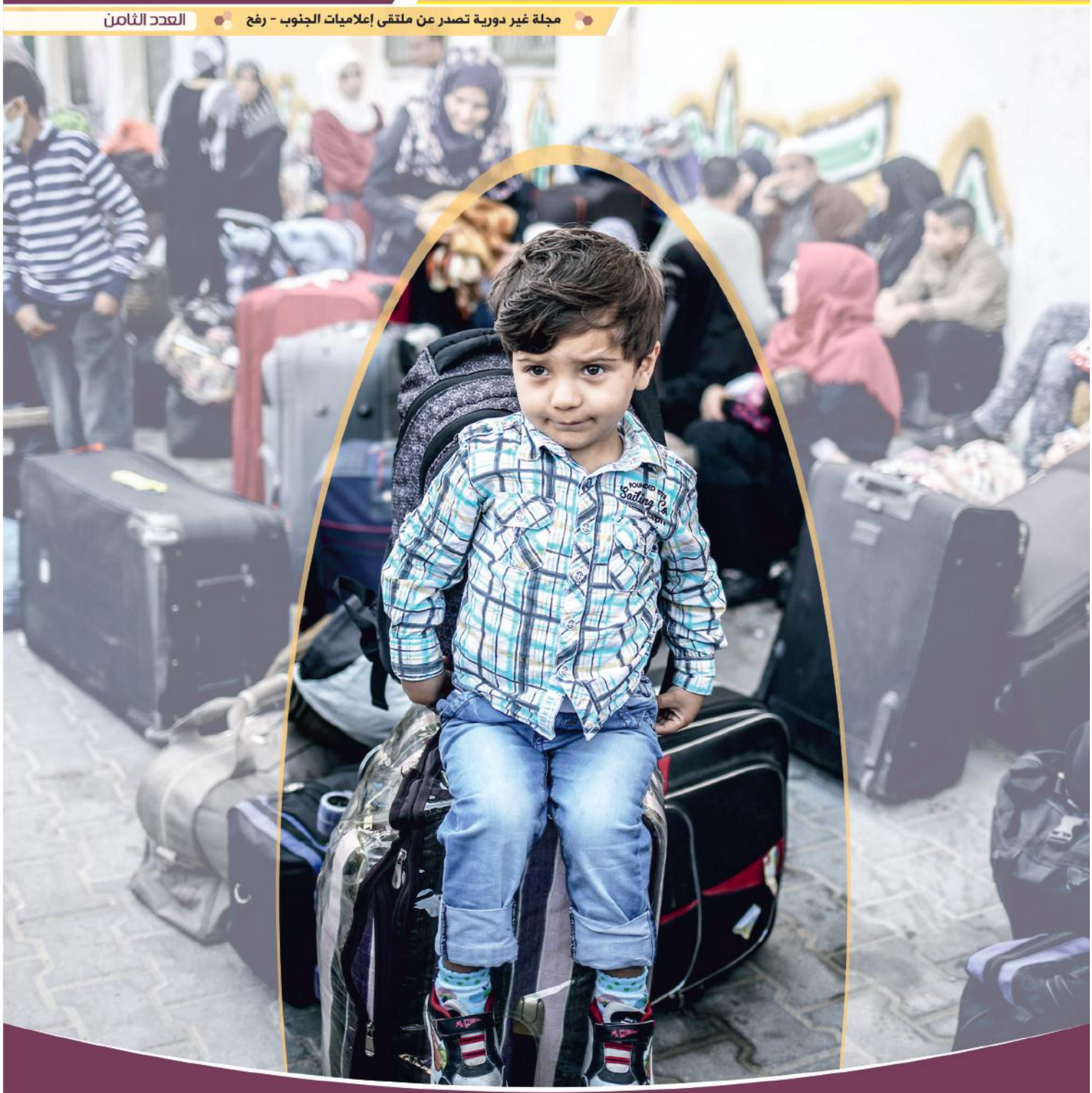

ملتقى إعلاميات الجنوب

South Women Media Forum

جمعية ملتقى إعلاميات الجنوب

جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ تركز عملها على الإعلام والمرأة وحقوق الإنسان وتهدف لتعزيز مشاركة المرأة في المجال الإعلامي والمجتمعي ، وتعمل على بناء قدرات الخريجات بكلية الإعلام وصقل مواهبهن وذلك لتمكينهن من ممارسة المهنة في قطاع غزة

رسالة الجمعية

هي منظمة أهلية مستقلة غير ربحية تهدف إلى خلق صوت إعلامي حر في المجتمع الفلسطيني من خلال برامج بناء قدرات للجمعية والشركاء والإعلام والدراسات والأبحاث، تلتزم جمعية ملتقى إعلاميات الجنوب خلال تحقيقها لرؤيتها بمبادئ حقوق الإنسان التي تشمل العدالة والمساواة والالتزام بحكم القانون والشفافية والتسامح والاحترام وعدم التمييز والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

أهدافنا

١- تنمية قدرات الإعلاميات الفلسطينيات والإعلاميون مع الأولوية للإعلاميات من خلال توفير ملتقى لهن وتدريبهن وصقل مواهبهن

٢- التوعية والتثقيف لدور الإعلام في قضايا مجتمعية متعددة للإعلاميات والإعلاميين ولغير الإعلاميين

٣- خلق صوت إعلامي نسوي دائم في الجنوب للتعبير عن قضايا المرأة الفلسطينية

٤- منح فرص عمل للإعلاميات والإعلاميين ودعم الكفاءات الإعلامية الشابة

٥- تطوير ثقافة الإعلاميات الفلسطينيات من خلال التبادل المعرفي بالخبرات مع الإعلاميات العربيات من خلال الدورات التدريبية المشتركة والندوات والمؤتمرات العربية

الإفتتاحية

ليلى المدلل

في وطني لا معنى للحرية، ولا مكان لكرامة إنسانية، وما يستحقه الإنسان من رعاية وكرامة واحترام، ومواطن يفتقر للمعرفة بالحقوق، والوعي بالمفاهيم الإنسانية والديمقراطية.

فلم يعد الأمن في المجتمع قاصراً على ما تبذله الشرطة من جهود وإجراءات؛ بل أصبحت الحاجة ماسة إلى تكاتف الجهود من جميع الهيئات والمؤسسات في المجتمع؛ لترسيخ القاعدة الأمنية، ومنع الجريمة، وضبط الخارجين عن القانون.

والإعلام وما له من قوة عظيمة، في قيادة المجتمع، وتوجيهه، وتثقيفه، والديمقراطية وما لها من تقبل الرأي والرأي الآخر لم يحميا الصحفي من التعرض للانتهاكات من قبل الأجهزة الأمنية، وأصبحت هذه الانتهاكات خبرا عابرا يمر يوميا على مسامعنا، وكأن شيئا لم يكن، ولا معنى لوجود قانون ينص على حرية الرأي والتعبير.

وبحجة ما يسمى حصار غزة، تتجلى أعلى درجات الإهانة لمعاناة الأطفال، والنساء، والحالات الإنسانية على معبر رفح خاصة الذين افترشوا الأرض في الصالات الخارجية في كلا الاتجاهين أمام أعين المسئولين، وتجاهل من العالم والمؤسسات الدولية للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان في "الحق بالتنقل والسفر".

وعلى فرض أن الفرد قيمة بحد ذاته، نلاحظ في الآونة الأخيرة ارتفاعا في جرائم القتل، قد يعود ذلك إلى انعدام الرادع الذي يحول دون ارتكاب الجريمة، وعدم معالجة الأسباب التي تدفع إلى ارتكابها، وعدم وجود قوانين رادعة، والتأخير عن سن قوانين تنص على إيقاع أقصى العقوبات لمرتكبي هذه الجرائم.

وعلى أبواب المحاكم الشرعية حكايات وحكايات لنساء يعانين من عذابات تتضاعف بالمماطلات مرة، وبتأجيل الحكم لسنوات مرة أخرى، ويُطلب منهن التنازلات، دون اعتبار لما تجنيه النساء من وراء التعطيل، والتأجيل، وكما يقولون "ارتأى القاضي".

إننا لا نطالب بحلول سحرية للمشاكل المطروحة، ولا آنية؛ بل بحاجة للعقلانية واحترام وجهات النظر، والحوار البنّاء للوصول إلى حلول للقضايا والإشكالات، والوصول إلى قوانين عادلة، وإجراءات تمكن الناس من الدفاع عن حقوقهم عبر وسائل وقنوات متنوعة.

شكر وتقدير

رئيس التحرير
ليلى المدلل
مدير التحرير
هداية شمعون
سكرتير التحرير
محمد الجمل
مدقق لغوي
رامز العمصي
تصميم وإخراج
حمزة شعبان أبو لبن

المحتويات

3 رغم الإعاقة: التاجي تتحدى الإعاقة وتحقق ما تصبو اليه

5 الابتزاز الإلكتروني خطر يهدد حواء في المجتمعات

7 تنفيذ حكم الإعدام في قطاع غزة بين القبول والرفض وقانونيون يؤكدون عدم شرعيتها

9 الخِطبة الإلكترونية ظاهرة تنتشر بين الشباب في قطاع غزة رغم وجود معارضين

11 قانـون الـرجــل بين الرفض والتأييد

13 مرض نادر يهدد حياة الطفلة آلاء والقوانين الفلسطينية لم تنصفها

15 بهدف الحصول على أتعاب أعلى محامون يستغلون جهل موكليهم، ويبالغون برفع الدعاوى ضد الخصوم

17 الفقر يدفع مئات الأطفال إلى سوق العمل, وأشعة الشمس تسلب براءتهم

20 نجاح عياش قيدها إغلاق المعبر, وأصرت على تمثيل فلسطين بطريقتها

21 تحرير حماد: أول مأذونة شرعية بفلسطين تكسر الصورة النمطية للمرأة

23 سكن الأزواج الشابة في بيت العائلة يخلق مشاجرات تنتهي بالطلاق

25 سوزان الأطرش قاضية تحقق نجاحات لافتة رغم بعض المعارضين

27 ضعف أداء العاملـين في القضاء العشائري يسهم في تأجيج الصراعات

29 الخيانة الإلكترونية تداهم المجتمع الغزي المحافظ وتفتك بأسر مستقرة

32 النفقة حق للمرأة يحوله بعض الرجال ورقة ضغط وابتزاز

34 سجون غزة تفتقر إلى أخصائيين نفسيين ومخاوف من تحولها إلى مفرخة للجريمة

36 التطوع بين التكدس والاستغلال وغياب القانون

38 قوانين فلسطينية قاصرة ميزت بين المعاقين حسب سبب الإعاقات

ملاحظـة :

الآراء الواردة فـي المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها

رغم الإعاقة :

التاجي تتحدى الإعاقة وتحقق ما تصبو اليه

ابتهال شراب

ما أن ترى الأنثى النور وسط مجتمعي عربي عامة، أو فلسطيني خاصة، حتى تبدأ أولى حلقات التميز والإجحاف، والظلم بحقها، وتبدأ رحلة المعاناة جراء سلب حقوقها الأساسية سواء في التعليم أو اختيار شريك الحياة، أو حتى في معاملة إنسانية لائقة.

لكن أن تخلق أنثى تعاني إعاقة بصرية في مجتمع عشائري محافظ، فهذا يعني أن الظلم والظلام يتضاعفان، والتهميش والاستقصاء سيلاحقانها مدى الحياة.

بيد أن بعض الفتيات لم تحد الإعاقة من عزيمتهم، ولم تقف عائقاً أمام طموحهن، ومن بينهن دلال التاجي التي تمردت على كل القيود المجتمعية، وحاربت كل الصعاب والعقبات، ولم تمنعها إعاقتها من تحقيق ما تصبو إليه، الى أن وصلت إلى ما كانت تحلم به.

التاجي أول كفيفة فلسطينية تخرجت من جامعة الأزهر-غزة قسم اللغة الانجليزية، وبعد رحلة دراسية شاقة ومليئة بالصعاب، وضغوط مورست لمنعها من تحقيق حلمها، وإجبارها على دراسة تخصص آخر كونها كفيفة، ورغم الصعاب والعقبات التي استطاعت تجاوزها، تخرجت دلال وأصبحت محاضرة في كلية تنمية القدرات الاجتماعية التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

التحديات

وتقول دلال: "حين أرادت دخول الجامعة لدراسة اللغة الإنجليزية، واجهت معارضة شديدة من قبل المحيطين بي، ومن الجامعة أيضا، كوني كفيفة، مدعين أن هذا التخصص لا يصلح لذوي الإعاقة بصريا، لذا يتوجب على اختيار تخصص آخر".

وتؤكد أنه في ظل غياب قوانين تحميها وتمنحها حقوقها، اضطرت لاستخدام الواسطة والمحسوبية من أجل تحقيق حلمها، وبعد عناء وافقت إدارة الجامعة على التحاق دلال بقسم اللغة الإنجليزية، ولكن هذا لم ينه معاناتها كما تقول، فكلما حاولت التقدم خطوة واجهت صعوبات وعراقيل، بعضها بسبب إعاقتها، وأخرى من صنع الإنسان، لإجبارها على التحويل إلى قسم آخر، لكنها, ورغم كل ذلك أنهت دراستها، وحصلت على شهادة التخرج، بمعدل جيد جدا، وهو معدل لم يستطع الكثير من المبصرين تحصيله.

إنتكالات القانون

وترى التاجي ان هناك قصوراً كبيراً في القوانين الفلسطينية التي تمنح ذوي الإعاقة حقهم في التعليم أسوة بالأصحاء، فطالما تمنت خلال رحلة معاناتها وجود نص قانوني يلزم الجامعة بالتعامل معها وفق آلية تمنحها حقوقها.

وأوضحت أنها استطاعت بعد عناء الحصول على عمل، ولكنها تعتقد بأن ما حصلت عليه من فرصة عمل غير متاح للكثير من ذوي الإعاقة، فواقعهم في القطاع متردٍ، وهم بحاجة إلى قوانين مكتوبة، ومطبقة كي يحصلوا على حقوقهم.

وطالبت التاجي بتطبيق النصوص القانونية، وتوفير أماكن عامة للأشخاص ذوي الإعاقة، لتسهيل اندماجهم داخل المجتمع.

فرص عمل

ورغم تأكيدها بأن النص القانوني يجبر المؤسسات على تعيين ٥٪ من موظفيها من الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنه غير مطبق، وأحيانا لا تتعدى النسبة ١٪، وطالبت بأن يمنح من يمتلك المؤهلات اللازمة حقه في العمل والتعيين دون تمييز، سواء أكان معاقاً أم سوياً، مؤكدة أن هناك من ذوي الاعاقة من يمتلكون إرادة وقدرات تفوق ما يمتلكه الأصحاء.

التأمين الصحي

وأوضحت أن القانون الفلسطيني لذوي الإعاقة يعفيهم من دفع رسوم التأمين الصحي، لكنه يجبر ذوي الإعاقة على دفع الرسوم كغيرهم، بالإضافة الى التفرقة بين ذوي الإعاقة المكتسبة، وذوي الإعاقة الخلقية، بحيث يهمش الآخر على حساب الأول وهذه مشكلة.

أسباب كثيرة

ونوهت إلى أن القانون الفلسطيني للمعاق الذي سنه المجلس التشريعي عام ١٩٩٩ وأدخلت عليه الكثير من التعديلات عام ٢٠٠٤، لازال حبرا على ورق ولم يطبق، وهذا يساهم في تفاقم معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويزيد من صعوبة اندماجهم في المجتمع، ويجعل الكثير منهم عالة على ذويهم، بالرغم من تمتعهم بقدرات وطاقات من الممكن أن تجعلهم فاعلين داخل المجتمع.

مطالب عادلة

وترى التاجى أن القانون الفلسطيني لم تدخل عليه أية تعديلات منذ ١٧ عاما، ولابد من تطبيق القانون الخاص بذوي الإعاقة كونه جزءاً من الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ لحقوق ذوي الإعاقة والموقعة عليها فلسطين في ٢٠١٤.

كما طالبت التاجي بتعديل المصطلحات الخاصة بذوي الإعاقة بما يتلاءم مع المصطلحات الدولية، وأن تشمل علاقاتهم بما تتطلبه الضرورة جميع الوزارات.

رسالة دلال

وفي نهاية حديثها أكدت التاجي أنها تحاول نقل تجاربها، وخبراتها لذوي الإعاقة الذين يواجهون العديد من المشاكل النفسية، وصعوبة الاندماج، وتقدم الاستشارات، والدعم النفسي لهم، وأكدت أنهم بحاجة إلى المساعدة، ولو بأقل القليل، ووجهت التاجي رسالة لذوي الإعاقة بتوحيد جهودهم، واعلاء مطالبهم، والمبادرة بأنفسهم حتى يتم تطبيق القوانين قائلة: "إن لم نبادر نحن لن يساعدنا أحد".

كما طالبت المجتمع بالتخلص من النظرة النمطية السائدة تجاه ذوي الاعاقة، والنظر إليهم بنفس النظر إلى الأصحاء، ومنحهم فرصة الاندماج، والانخراط في المجتمع بشتى الطرق، خاصة وأن كل شخص معرض للإعاقة سواء بسبب اعتداءات الاحتلال، أو جراء حادث، أو مرض.

الابتزاز الإلكتروني

خطر يهدد حواء في المجتمعات

إسلام بهار

اتسعت ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة، وظهرت عدة حوادث في قطاع غزة ترتبط باستغلال شباب منحرفين _ أغلبهم لم يكمل تعليمه_ صوراً أو تسجيلاً صوتياً، أو مقطع فيديو لفتيات، مستخدمينها وسيلة ضغط عليهن من أجل تحقيق مكاسب دنيئة.

وتعد الصور أهم وسيلة في يد المبتزين، يأتي بعدها الصوت ومقاطع الفيديو، ومن أسباب الابتزاز تهاون بعض الفتيات والنساء بإرسال صورهن عبر وسائل الاتصال الاجتماعي، أو عبر البريد الإلكتروني، أو حفظ صورهن في ذاكرة الجوال، وعدم إزالتها عند بيع الجهاز إزالة تامة، فيلجأ المبتز حين يملك صور إحداهن إلى الضغط عليها، وابتزازها للخروج معه، وإلا فضحها بما يملك من صور أو أصوات لتسجيلات صوتية.

ابتزاز الكتروني

تعرضت رشا- اسم مستعار- للابتزاز من شاب تفنن في النصب عليها، مرة بدعوى رغبته في الزواج منها، وأخرى بتهديده بصورها لديه، تعرف الشاب على رشا عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" وقويت العلاقة بينهما، فاستغل في البداية جهلها، وصغر سنها ليطلب منها إرسال بعض من صورها حتى يُقدم على خطبتها بخطوات واثقة، فاقتنعت برأيه، وأجابته متشوقة لتحقيق حلمها الذي طالما انتظرته، لكنه أظهر- بمجرد استلامه صورها- وجهه الآخر، فقام بابتزازها وتهديدها بنشر هذه الصور، وفضحها أمام أهلها وذويها، مهدداً إياها بأنه سوف يدعي أن لهما علاقة طويلة، تخللها خروجٌ متكرر.

لم يكتف المبتز بذلك؛ فقد هددها بتدمير حياتها ومستقبلها ما لم تستجب لمطالبه التي تمثلت في البداية بتحويل مبلغ مالي له، فأذعنت له, وأجرت عملية التحويل، إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد إذ واصل خداعه، حيث بأن أوحى لها برغبته في تركها وشأنها شريطة أن تهديه شريطاً مصوراً لها بكاميرا الفيديو، ليحتفظ به من أجل" الذكرى وطي صفحاته السيئة " ترددت رشا كثيراً إلا أن رغبتها الجامحة في إنهاء معاناتها جعلتها تستجيب لطلبه، وبعد استلامه شريطها الذي سجلته حسب ما هو متفق عليه بينهما، كشر الشاب مجددا عن أنيابه، وطلب منها لقاءه في مكان خاص، الأخطر من ذلك أنه رفض حتى منحها فرصة الزواج، وكان يهددها كلما تقدم لها عريس بورقة الصور والفيلم، مؤكدا أنه سيفضحها أمام الجميع، الأمر الذي دفعها مؤخراً للجوء إلى

صديقتها المقربة التي عالجت الموضوع بحكمة، وأخبرت أخاها الذي يعمل في المباحث العامة، التي بدورها ألقت القبض عليه لتكتشف أن رشا ليست الضحية الأولى لذلك الذئب الذي تمرس على ابتزاز الفتيات.

سماح ضحية أخرى

لم تكن قصة سماح بعيدة كل البعد عن سابقتها , حيث أصيب جهازها الحاسوب بعطل وطلبت من زوجها إرساله إلى محل لصيانته، والذي بدوره اتصل بأحد أصحاب محال الصيانة لإصلاحه، مؤكداً عليه بضرورة الحضور إلى منزله لمعالجة المشكلة, من جهته قام الشاب بمحاولة إصلاح الجهاز, لكنه تفاجأ أثناء عمله بوجود صور خاصة لسماح, وبعيداً عن مبادئ الأخلاق والإنسانية والتجرد من القيم قام هذا الشاب بنسخ جميع الصور على فلاش خاص به، وبعد أن أصلح العطل غادر المكان، وكأن شيئًا لم يكن.

ومرت أيام على هذا العمل حتى بدأ حراك هذا الشاب الخبيث يظهر للسطح، خاصة بعد أن انهال على سماح بعدد من الاتصالات، ورسائل التهديد، والابتزاز، التي حملت في فحواها أنه يملك مجموعة من الصور لها سينشرها عبر الإنترنت مهدداً إياها بإخبار زوجها بأنها على علاقة معه إذا لم تستجب لمطالبه, في البداية لم تعر هذه الاستفزازات أي اهتمام إلا أن أرسل لها صورة دفعتها للانهيار، تجاوبت على إثرها معه بتحويل أرصدة جوال له, وبعدها بدأ أسلوب الابتزاز لديه يتطور, حتى زاد خوفها، واضطرها ذلك إلى إخبار زوجها بكل التفاصيل المتعلقة بالموضوع, مشيرة إلى أن صورها المسروقة كانت على جهازها الخاص، والذي قام هذا الشاب عند إصلاحه بسرقتها, ما دفع زوجها بإبلاغ الشرطة والقبض عليه.

الابتزاز جريمة

رئيس محكمة صلح غزة القاضي أحمد أبو نعمة قال: إن"الابتزاز" هو استغلال نقطة ضعف, أو سر كامن لدى شخص غير مطلع عليه أحد، يهدف المبتز من خلاله إلى الحصول على مكسب خاص به مادياً كان أم معنوياً، أم عينياً".

وأشار أبو نعمة إلى أن من صور الابتزاز من يستغل صورة فتاة خاصة، والتهديد بنشرها إن لم تلتقي به، أو من يستغل كشفاً محوسباً يخص أغراضاً تجارية، والتهديد بتقديمه إلى الجهات المختصة كدوائر الضريبة، أو الترخيص بقصد الحصول على المال، وهناك من يستغل مقطع فيديو مصوراً لواقعة خاصة، أو جنائية، أو أمنية، يهدد بتقديمها إلى الجهات المعنية بقصد الحصول على أموال.

وعن الأسباب التي أدت لانتشار هذه الظاهرة، أوضح أبو نعمة أن الأسباب تعود إلى التطور التكنولوجي، وشبكات التواصل الاجتماعي، وسرعة تداولها بين الأفراد، إضافة إلى قلة الخبرة، والدراية الكاملة لمستخدمي الأجهزة الحديثة، ومعرفة كل مكوناتها، و التعامل معها.

وأشار إلى أن قيام بعض الأفراد بتخزين كميات كبيرة من الصور، ومقاطع الفيديو الخاصة بهم دون تشفيرها واتخاذ الحيطة في آلية التخزين، مما يسهل على البعض نسخها، إضافة إلى محاولة البعض إنشاء علاقات سرية خاصة مع الجنس الآخر.

وبين أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩ المعدل لقانون العقوبات ٧٤ لسنة ١٩٣٦ قامت بتصنيف المسيئين لاستعمال الأجهزة الإلكترونية بأن "كل من استرق، أو سجل، أو نسخ، أو نقل عن جهاز خاص بالغير وبدون رضاه، أو التقط, أو نقل, أو نسخ, أو أرسل, من جهاز يستخدمه صوراً خاصة رغم الاعتراض على ذلك، أو أساء عمداً استعمال تلك الهواتف، والإنترنت، أو أي وسيلة الكترونية حديثة بأن روج، أو نقل، أو نسخ، مواد إباحية، أو أزعج الغير، ووجه ألفاظاً بذيئة مخلة بالحياء، أو حرض على الفجور، والفسق، أو قام بنشر جميع ما ذكر، إضافة لكل من اقتحم نظام المعلومات الخاص بأجهزة الغير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة, ويصدر محو مادة الإساءة ومصادرة الجهاز".

وعن العقوبة أردف " أعتقد بأن العقوبة رادعة وكافية بشكل نسبي، لكن القانون قد تغافل عن من استغل تلك الأجهزة بقصد الإضرار، وإلحاق الأذى، أو الكيد، وينتج عنها خسارة مادية كبيرة للأشخاص، وكذلك معنوية قد تفسد الأسر المجتمعية". ويرى أنه لو تركت المادة كونها جنحة، وتركها المشرع على علتها أي حبس لمدة أقصاها ثلاث سنوات، يكون قد أعطى للقضاء فسحة لتقدير العقوبة وفقاً للضرر الواقع على الأفراد.

وعن القضايا التي تدخل أروقة المحاكم، والمتعلقة بإساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية قال " هي الجرائم المتعلقة بأمرين، الأول الشجار والسب والشتم، والثاني محاولات إبتزاز الجنس الأخر عاطفياً، وهذه القضايا لا تزيد نسبتها عن ٥٪ من مجموع القضايا التي تدخل محكمة الجزاء الصلحية".

ووجه أبو نعمة في نهاية حديثه نصيحة مفادها الحذر في التعامل مع الأجهزة الحديثة، خاصة وأن الكثيرين يتعاملون معها وكأنها صديق مؤتمن، ولكن الواقع أثبت بأنها وسيلة فقط، وعلى الجميع استغلالها بحرص وبحدود. مضيفاً " الجوال عدو في جيبك قد يكون وسيلة للإضرار بك وأنت لا تعلم".

تنفيذ حكم

الإعدام

في قطاع غزة بين القبول والرفض وقانونيون يؤكدون عدم شرعيتها

أمل بريكة //

خلفت أحكام الإعدام التي نفذتها وزارة الداخلية في قطاع غزة حالة من الجدل الواسعة في المجتمع الفلسطيني عامة, والمجتمع الغزي على وجه الخصوص, وتباينت آراء الحقوقيين, والنشطاء, وعموم المواطنين, بين معارض لتلك الأحكام لمخالفتها القوانين الفلسطينية, وفي مقدمتها مصادقة الرئيس, وبين مؤيد لها كونها ضرورة ملحة, وإجراء رادع للحد من الجريمة التي تفاقمت في القطاع مؤخرا.

الإعدام حل //

ودافع المؤيدون لتلك الأحكام عن موقفهم مستندين إلى أمرين, الأول أن الإعدام للقاتل جزء من الشريعة الإسلامية, إضافة إلى أن عقوبة الإعدام من العقوبات الرادعة.

ويقول المواطن حماد مصطفى: إنه من المؤيدين لتنفيذ عقوبة الإعدام الأخيرة بحق مرتكبي جرائم القتل ضد المدنيين ممن ثبت بالفعل تورطهم, شريطة استيفاء كل إجراءات التقاضي أمام المحاكم المختلفة.

وقال: إن عقوبة الإعدام عقوبة متكافئة إذا توافرت ضمانات المحاكمة العادلة, وثبت ارتكاب المجرم لجريمته, عاداً إياها تطبيقاً أمثل للعدالة ذاتها, فليس من العدل أن يزهق شخص روح آخر, كما أن عقوبة الإعدام تحقق الردع الخاص للمجرم نفسه, والردع العام لسائر أفراد المجتمع, وبخاصة ضعاف النفوس ممن يفكرون, أو تسول لهم أنفسهم الإقدام على تنفيذ جرائم شنيعة.

وتابع, إنه في القصاص من القاتل وئد للفتنة من بدايتها, فعندما ينفذ الإعدام في القاتل سوف تهدأ النفوس, وبذلك نقضي على ظاهرة الثأر التي قد يُقتل فيها أبرياء, فإنهاء حياة قاتل فاسد خير من الدخول في دوامة ثأر تُزهق فيها أرواح العشرات من الأبرياء, مذكرا بإمكانية العفو عن القاتل من جهة أولياء الدم, فإذا ما أرادوا العفو عن القاتل يلغى تنفيذ الإعدام.

أما دعاء برهوم وهي ابنة أحد الضحايا, ممن تعرضوا لعملية قتل بغرض السرقة خلال ركوبه سيارة عمومية في مدينة رفح قبل خمس سنوات, فأكدت تأييدها لتنفيذ أحكام إعدام بحق القتلة.

وبررت برهوم موقفها بما أصاب عائلتها من ويلات حين قتل مجرم والدها الذي كان يعيل ١١ فرداً, بهدف سرقة حفنة من المال, وما أصاب العائلة من ضرر بليغ, مؤكدة أن العائلة كانت تنتظر بفارغ الصبر تنفيذ العدالة بحقه, والقصاص منه, وحين أعدم تنفس الجميع الصعداء, وهدأت أرواح العائلة كما هدأت روح والدها كما تقول, موضحة أن العائلة رفضت العفو عنه حين خيرت بذلك.

رفض أحكام الإعدام //

أما الرافضون لتنفيذ الأحكام, فكان لهم وجهة نظرهم, معتبرين أن التنفيذ في ظل الانقسام, وعدم مصادقة الرئيس أمر غير قانوني, ولأن روح الإنسان هي أسمى شيء, لذلك لا يمكن زهقها لخطأ ارتكبه في لحظة ضعف, أو بدافع معين.

وتقول الصحافية والناشطة سامية الزبيدي, إحدى المعارضين لتنفيذ أحكام الإعدام: إنها تعارض الأمر من حيث المبدأ, وذلك لإيمانها بأن كل ابن آدم خطاء, وتعتقد أن إنهاء حياة الشخص على خطأ ارتكبه فيه هدر لقيمة الحياة أولا, وللمجتمع ثانياً, كما أن سلة العقوبات المدنية الموجودة الآن في فلسطين والعالم كافية لمعاقبة المجرمين على جرائمهم, وأن الإصرار على استنباط هذا الحكم من الشريعة الإسلامية التي تحتمل تفسيرات فقهية عدة, فيه انتقائية ظالمة, فالشريعة ليست هي الحكم الوحيد في قوانيننا

وسلوكنا الحالي في فلسطين، كما أن الظروف لا تسمح بتطبيق هذه الحدود المتطرفة، على حد قولها.

وقالت الزبيدي: إنه وعلاوة على هذا، ومن الناحية القانونية؛ فإن تنفيذ حكومة "حماس" لأية أحكام بالإعدام هي غير قانونية؛ لأنها لم تستوفِ شروط القانون، وأيضا ليس لديها أية قناعة بأن هيئات التحقيق والقضاء في قطاع غزة تتمتع بالقدرة والاستقلالية اللازمة لإصدار أحكام قطعية, ولا رجعية فيها مثل حكم الإعدام.

أما الحقوقي من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان محمد أبو هاشم، فأكد رفض المركز التام لتنفيذ عقوبة الإعدام بهذا الطريقة التي نفذت في المرحلة السابقة في قطاع غزة، لعدم توافر ضمانات وإمكانات التقاضي اللازمة، وغياب القضاء المشكل بطريقة دستورية في قطاع غزة, وضعف استقلاله، واستخدام التعذيب على نطاق واسع في مرحلة التحقيق.

وذكر أبو هاشم أن تنفيذ أحكام الإعدام في قطاع غزة دون مصادقة الرئيس يعد قتلاً خارج إطار القانون، يمكن محاسبة مرتكبيه عن طريق القانون.

ونوه أبو هاشم إلى أنه في حال تم تنفيذ إعدامات أخرى بنفس الآلية في مرحلة مقبلة، سيلجأ الحقوقيون لخطوات أخرى, وممارسة الدور المنوط بفضح تلك الانتهاك وآثارها على المجتمع، بالإضافة إلى ممارسة ضغوط أدبية على صناع القرار للالتزام بالقانون, وعدم اختراقه بأي شكل من الأشكال.

تنفيذ غير قانوني

ورأى المحامي والناشط الحقوقي كارم نشوان، أن نص القانون واضح حول عقوبة الإعدام، واشترط لتنفيذ عقوبة الإعدام مصادقة الرئيس، وأن أي تنفيذ لحكم الإعدام دون مصادقة الرئيس هو غير دستوري، وما تم تنفيذه من إعدامات في الفترة

الأخيرة في قطاع غزة تمت دون مصادقة من قبل الرئيس. كما أكد أن هناك مشكلة أكبر تكمن في الجهاز القضائي، نظراً لتشكيل مجلسين للقضاء الأعلى, ونائبين عامين، وهذا مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، وتطبيقه في ظل ذلك يعد خرقاً للقانون.

وأشار نشوان إلى أن تنفيذ حكم الإعدام يجب أن يتم من قبل السلطة التنفيذية وبإشراف النائب العام، والسلطة التنفيذية في المرحلة الحالية مخولة مهامها إلى حكومة الوفاق الوطني، وهي غائبة تماما عن تنفيذ أحكام الإعدام الأخيرة التي حدثت في قطاع غزة.

ونوه نشوان إلى ضرورة أن يخضع المتهم بجريمة القتل لشروط المحاكمة العادلة، التي من أهم شروطها الفصل بين السلطات، واستقلال الجهاز القضائي، والنيابة خصم شريف، ومحام يدافع عن المتهم، وأن تمر المحاكمة بمرحلتي الاستئناف والنقض، وغيرها من الإجراءات الأخرى التي يعرفها جيدا رجال القانون.

وتطرق نشوان إلى ما يتعلق بقانونية نشر مسرح الجريمة على وسائل الإعلام، فمن ناحية قانونية يمنع نشر المعلومات في مرحلة التحقيق الابتدائي، وذلك لأن المتهم بصدد الاشتباه فيه، تطبيقاً لمقولة " المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

تكريس الانقسام

من ناحيته قال الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل: إن تنفيذ حكومة "حماس" في غزة لأحكام الإعدام بحق ثلاثة أشخاص مدانين بجرائم قتل، كرّس, وزاد حالة الانقسام السياسي بين الطرفين، واستخدم ورقةً جديدة في رد المناكفات السياسية عبر التراشق الإعلامي، خاصة وأن السلطة الفلسطينية عدت تنفيذ ذلك دون مصادقة الرئيس خرقاً للقانون، وفيها تسرع كبير, ولا يحق لحكومة "حماس" اتخاذ قرارات تتعلق بالمحاكم والقضاء, وتنفيذها بتلك الطرق، في حين أن الجهات المعنية في غزة بررت هذا الفعل, ويجب عليها أن تتصرف بما تجده مناسباً من وجهة نظرها.

وشدد عوكل على خطورة تنفيذ المزيد من الإعدامات التي قد يشهدها قطاع غزة في المرحلة المقبلة، وقال: إن إمكانية حدوثها في ظل استمرار الانقسام وتعميقه، ووجود شرخ عميق بين غزة والضفة، وتصرف الحكومة المنفردة، لذلك من المتوقع أن تحدث إعدامات سواء أكانت بقانون أم بغير قانون.

ورأى عوكل أنه من الصعب الوصول إلى صيغة تراضٍ بين طرفي الانقسام، في حين أن هذا الملف طارئ يحدث بين الفينة والأخرى، في الوقت الذي يوجد ملفات أخرى بين الطرفين تحتاج إلي توافقات وتفاهمات لإيجاد حلول ممكنة تنهي حالة الانقسام التي يصعب التوقع بإنهائه.

الخِطْبة الإلكترونية

ظاهرة تنتشر بين الشباب في قطاع غزة رغم وجود معارضين

رأفت زعرب

استقبل النشطاء الشبان شيوع ظاهرة الخِطبة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بآراء ومواقف متباينة، فقد عبّر بعضهم أن ظهور هكذا طريقة للزواج مستغلة مواقع التواصل الاجتماعي أمر جيد، يساعد في إيجاد كل شاب أو فتاة لشريك حياته، دون تدخل أو ضغط من طرف ثالث، بينما عدها آخرون طريقة غير ملائمة في مجتمع محافظ مثل غزة، كما أنها قد تعطي الخاطب، أو الخاطبة مواصفات ومعلومات خاطئة عن شريكه المفترض.

فالخطبة الإلكترونية في قطاع غزة لها طريقتان، الأولى تعارف الشاب والفتاة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والاتفاق على الزواج، ثم إرسال الشاب عائلته إلى بيت الفتاة، أما الطريقة الثانية فهي تسجيل الشباب أو الفتيات الراغبين في الزواج عبر مواقع خاصة على شبكة الإنترنت، تسمى مواقع "زواج"، ويضع الشخص كل المعلومات عنه إضافة إلى صورته، ويحدد طريقة للتواصل معه للراغبين.

مجلة "إنسان" طرقت الأبواب لترى مواقف الشباب الغزي، وبعض المهتمين، خاصة أن هذه الفكرة بدأت تغزو مجتمعنا الفلسطيني ذا الطابع الشرقي صاحب العادات، والتقاليد، والقيم المتعارف عليها في الزواج.

الخوف من العنوسة :

إيمان طالبة جامعية، قالت :" أرفض مثل هذه الوسيلة لتزويج الفتاة نفسها، خاصة وأن بعض الفتيات يبالغن في وضع صورهن، ويقبلن طلبات صداقة، وكأنهم يبحثن عن شريك لهن.

وعبرت إيمان أن هذه الطريقة تخلو من المشاعر، والعواطف الصادقة، وقد يغش أحد الطرفين الآخر، بإعطائه معلومات مغلوطة عن نفسه، تخالف الحقيقة.

وبينت أنها ورغم معرفتها تجربة ناجحة لقريبة لها تزوجت بهذه الطريقة، إلا أنها تعتقد بأن نسبة نجاحها لا تتجاوز ال ٥٠٪، وإن كانت بعض التجارب نجحت؛ فإن هناك أخرى فشلت.

زواج علي الهواء :

أما الشاب مهند طالب من جامعة الأزهر بغزة، فعبر أيضا عن رفضه للزواج، أو البحث عن شريك الحياة بهذه الطريقة الفاترة الخالية من روح المشاعر، التي تخلوها من المواجهة، ورؤية كل شخص لشريكه على أرض الواقع.

وأوضح أن العادات والتقاليد العائلية والمجتمع العشائري القبلي يرفض هكذا طريقة، كونها تتيح للشاب والفتاة خلوة غير شرعية على حد وصفه.

ويري مهند ٢٢عاما ، أن الزواج عبر هذه المواقع يفتقد إلى كل معاني الزواج السامي الذي نعرفه، ومتداول بيننا داخل قطاع غزة ، مبينا أن هذه ظاهرة جديدة ومستحدثة علينا،

ومن الصعب تقبل هذه الفكرة، وأطلق مهند اسماً جديداً على هذه المواقع المختصة بالزواج حيث أطلق عليها اسم " زواج علي الهواء" .

رامي شاب أخر من الباحثين عن شريكة حياته، قال: " الزواج عبر المواقع المنتشرة على الإنترنت لا يتحقق فيها التوافق في الجوانب الاجتماعية، والثقافية السائدة داخل مجتمعنا الفلسطيني"، موضحاً أن الحياة العادية تختلف تماماً عن الحياة التي يعيشها الشباب على مواقع الانترنت ، منوها إلى أن بعض الشباب يعتدون هذه المواقع ما هي إلا وسيلة للتسلية، وقضاء وقت الفراغ، دون أن يكون هناك هدف لأي طرف من الأطراف سواء الخاطب أو المخطوبة، وغالباً حين يبدأ أحد الأطراف بحديث جدي عن الزواج ينسحب الطرف الآخر، باحثاً عن شاب أو فتاة ليتسلى معه أو معها.

علاقات مشبوهة :

بدورة رأى الكاتب الصحفي عادل زعرب، أن الخِطبة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي شيئاً معيباً على مجتمعنا الفلسطيني، وخاصة أن ديننا الحنيف، وعادتنا الشرقية حددت طريقة وأصول للزواج، وما دون ذلك مخالف لتلك العادات، ولتعاليم الدين، وأمر مرفوض في مجتمعنا.

وأضاف : " شباب اليوم يمكن أن يستبدل اسمه باسم آخر "اسم مستعار" وسهل عليه أن يضع صورة غير صورته، وكذلك الفتاة، فإقامة العلاقات عبر الانترنت بين الشاب والفتاة بهدف إنشاء علاقة تؤدي إلي الإعجاب والخطوبة أمر غير مجد وفي بعض الأحيان ينتهي بكوارث، يعلمها أهل الاختصاص.

وأكد زعرب، أن الطرق الشرعية للبحث عن علاقات جادة لا تكون عبر المواقع الزواج (الخاطبة الإلكترونية) عبر صفحات الإنترنت بل لها طرقها الشرعية، موضحا أن استبدال هذه الطرق يؤدي إلى كثير من الانحلال والرذيلة في المجتمع .

ونوه فى حديثه إلى إن هناك البديل عن الخاطبة الإلكترونية، قائلاً :"هناك الجمعيات المتخصصة بالزواج، وهي معروفة ومرخصة، هدفها تقريب وجهات النظر" ، مرجعا انتشار هذه الجمعيات في مجتمعنا الفلسطيني من خلال الحروب المتتالية، وإفرازها عدد كبير من أرامل الشهداء.

وحذر زعرب من بعض هذه المواقع، فربما تكون مشبوهة تسهل إقامة علاقات غير شرعية ، وبالتالي من الممكن أن يقوم الاحتلال باستغلالها في إسقاط عدد من الساذجين والواهمين في وحل العمالة.

خلوة أم لا ؟

من ناحيته أكد الدكتور ياسر فوجو أستاذ الشريعة في الجامعة الإسلامية بغزة ، أن الاتصال بين الجنسيين عبر مواقع الزواج على الانترنت لا ينطبق عليه الخلوة الشرعية، مادام هذا التواصل لايخُل بالآداب والفواحش، مبيناً أن المشكلة متوقفة علي نوعية الكلام بين الشخصيين المتحاورين .

و قال :" إذا كان الأشخاص يتخذون هذه المواقع لإقامة علاقات مشبوهة، أو للتسلية فهذا لا يجوز إطلاقاً، لأنها حرام شرعاً إلى جانب أنها مضيعة للوقت بلا فائدة، وإذا كانت من أجل تكوين أسرة شريفة خالية من التضليل، والخداع، والكذب فلا خلاف في ذلك وبالتوفيق لهم" .

ونوه فوجو، إلى أن بعض الشباب يستغل هذه المواقع لجر الفتيات إلى معصية الله، بالوعود الكاذبة من اجل الزواج، وطلب صور لهن في أوضاع غير لائقة، وللأسف البعض يستجبن ظناً بأن الشخص سيصبح زوج المستقبل، وهذا يتنافي مع ديننا الحنيف, والشريعة الإسلامية، معلقا بالقاعدة الشرعية الصحيحة بالقول"ما بني على باطل فهو باطل " .

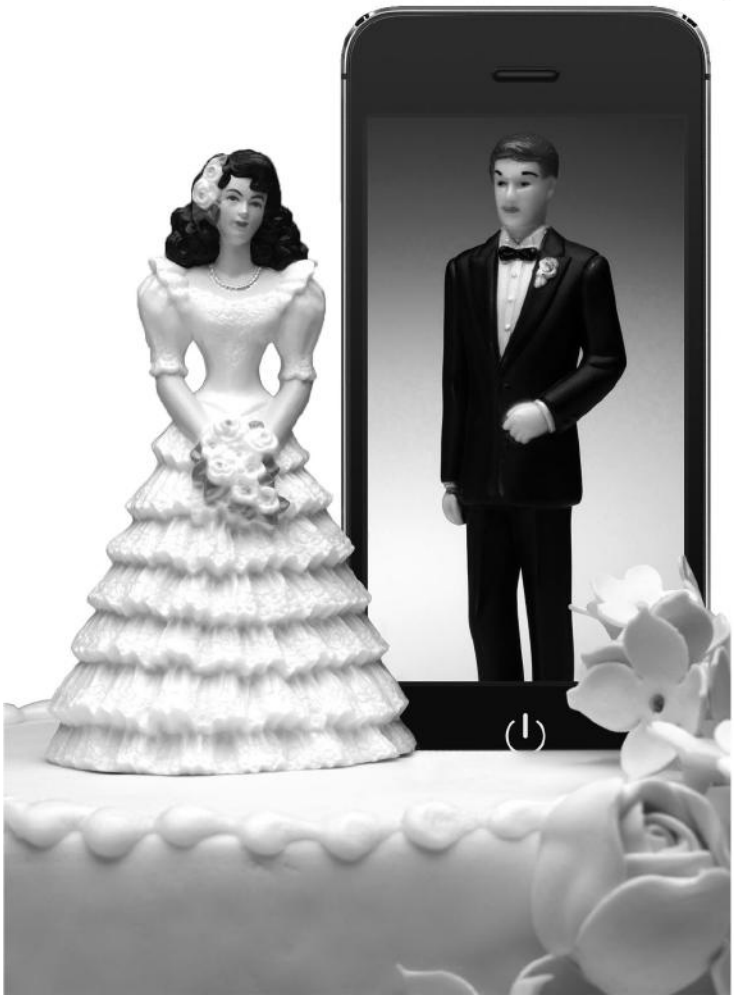

سالي الغوطي

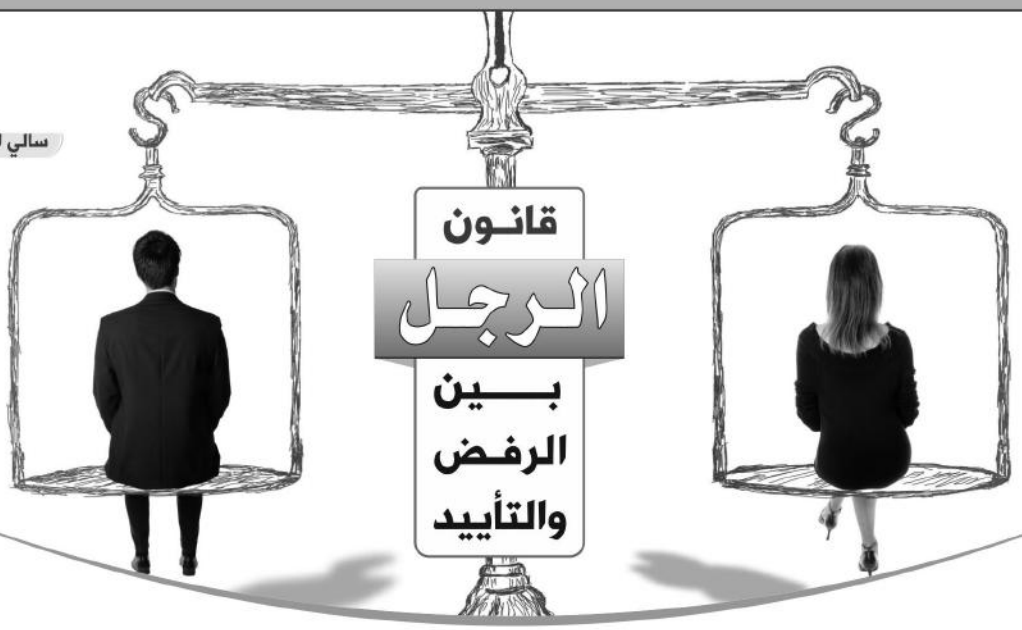

لازال مجتمعنا وقضاؤنا يميل إلى إنصاف الرجل، ولو كان ذلك على حساب المرأة، متبعاً نظرية "المجتمع الذكوري"، دون الاكتراث بما قد يحمله ذلك من معاناة للطرف الآخر.

فمنذ سنوات طوال تغص أدراج المحاكم الشرعية وأرشيفها بعشرات؛ بمئات قضايا التفريق لنساء معلقات لم يحصلن على حقوقهن بوصفهن زوجات أو مطلقات، وينادين بمنحهم حريتهن، من رجال يتحكمون في مصيرهن.

وفي غمرة معاناة النساء صدر في غزة تعميم من المجلس الأعلى للقضاء يسمى "الشقاق والنزاع"، يتم التعامل معه بمنزلة قانون يتيح للرجل تطليق زوجته دون أن يعطيها أياّ من حقوقها، أو يكلفه ذلك خسائر مادية، وربما يأخذ منها بعض التعويض، بدعوى أنها تعنفه، أو تؤذيه.

فيا ترى، هل هذا التعميم منصف للرجل وظالم للمرأة؟ وما دوافع إصداره؟ وما تبعات ذلك على حياة الأزواج واستقرار الأسر.

مجلة إنسان - التقت بمجموعة من الأزواج والمحامين وحاورتهم حول إقرار" قانون الرجل ":

تقول سيدة كانت ضحية لهذا القانون: "هذا التعميم مكن زوجي من افتراسي بكل ما تحمل الكلمة من معنى، فبموجبه طلقني، وأخذ كل شيء كنت أمتلكه من ذهب، وأرض، وأموال، وتركني بلا شيء.

وبعد أن أمسكت "ن" للحظات عن الكلام اجهشت بالبكاء وسقطت الدموع من عينيها ثم واصلت تقول: "لا أعلم كيف استطاع زوجي أن يقنع القاضي بأني أضربه وأشتمه، وأنني أهدده بالقتل، لقد ظهر بمظهر الحمل الوديع، ووضعني في مصاف المفترسين، واستغلّ التعميم لتجريدي من كل ما أملك".

أما العشرينية "سارة"؛ فلها حكاية مختلفة هي أشد قسوة، حيث استخدم زوجها القاسي مبرراً صادما لتطليقها دون بأية يتكفل بأي خسائر مادية، ويستطيع استرداد ما دفعه؛ فقد ذهب ذلك الزوج الذي حول حياة زوجته الصابرة إلى جحيم، إلى اتهامها بارتكاب الفاحشة، وتوجه إلى محام متمرس في الظلم، ليرسم له قضية "ما بتخرش المية"، من أجل الحصول على الطلاق بهذه الطريقة.

وتابعت تقول: "بده يطلقني يطلق، ما عادت تفرق، بس ما يتهمني تهمة قاسية كتلك".

أما المعلقة أمل فكانت على موعد مع ظلم آخر، فبعد أن طلق قريبها زوجته الأولى تزوجها، وبعد وقت قصير أعادها، فقبلت أمل بنصف زوج، لكنه سرعان ما طلب منها العودة إلى أهلها، وساومها بين تطليقها مقابل التنازل عن حقوقها المالية، أو البقاء معلقة، موضحة أنها اكتشفت أن زوجها كان يسعى لتأديب زوجته الأولى بزواجه منها"، وحين نجح في خطته انتهى دور أمل ولم يعد هناك سببٌ من وجهة نظره لبقائها معه.

تابعت حديثها وهي تحاول جاهدة حجب دموعها، "سنة بجري في المحاكم عشان آخذ حقي وبعد مشوار طويل وقاسٍ، وحين شعرت باقتراب صدور الحكم، سارع ذلك الزوج باستغلال التعميم، ورفع ضدي قضية متهما إياي بأني أضربه، وأوجه له الإهانات، وأنه لا يستطيع العيش معي.

الأسرع في الحكم

ترى المحامية وفاء العبسي (منسقة بجمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل) أن هذا التعميم جعل من الرجل صاحب الموقف الأقوى في إثبات حجته, باعتماده على شهادة الأهل الذين يسكنون في نفس البيت, بالإضافة إلي إعطائه فرصة حلف اليمين، موضحة أن مثل هذه القضايا تعد الأسرع في الحكم.

في حين أجمع عدد من المحامين (أن النسبة ٧٪ نسبة الرجال المعنفين من داخل الأسرة بحسب تقرير الأحصاء المركزي الفلسطيني العام ٢٠١٢ هي نسبة قليلة، وهي ليست سببا مقنعاً لإصدار تعميم لصالح الرجل، في حين أن نسبة النساء المعلقات في قطاع غزة _ وهو أحد أخطر أشكال العنف ضد المرأة _ بلغت ٣٤،٨٪ من اللواتي يصارعن الأيام علي أمل الانتصار, ولم يتم أخذ أي إجراء لصالحهن.

وأكد المحامون على أن السبب الرئيسى الذي يدفع الرجل إلى استخدام هذا التعميم هو التنصل من الحقوق الشرعية للمرأة .

وفي حوارات سابقة مع عدد من القضاة أكدوا على أن الدوافع الأساسية لإصدار هذا التعميم هو إيقاع الضرر على الزوج، والضائقة المالية التي يعيشها، وتعرضه للعنف من قبل الزوجة, مشيرين إلى أن التعميم لم يستمد من المذهب الحنفي كباقي القرارات في القانون الفلسطيني، كونه لا يعالج مثل هذه المسائل التي تحتاج إلى المصداقية بشكل كبير، لذلك استند واضعوه إلى المذهب المالكي، والقانون الأردني.

طوق نجاة

يقول الشاب "أ,ب" ٣٢ عاما, "مُطلّق" "توجهت لخطبة إحداهن، ودفعت المهر، وقمت بباقي التحضيرات للفرح، وعندما طالبت بتحديد موعد الزفاف جاء الرفض من أهل خطيبتي، دون أن أعرف الأسباب، وبقيت سنتين في المحاكم أتهرب من الطلاق, كوننى لا أستطيع تحمل الضرر المادي الذي سيلحق بي, وهي مصممة على الحصول على حقوقها الشرعية", مبينا أن هذا التعميم كان بمنزلة سفينة نجاة لمن هم في مثل حالته على حد قوله.

يبقي التعميم بين الرفض والتأييد ليضاف إلى قائمة الملفات المفتوحة كغيره, لكن مهما كانت دوافع وضعه، فهو يلحق ضرراً وأذى إضافياً بالنساء، كون الزوج ومحاميه بإمكانهم اتباع طرق شيطانية، من أجل إقناع القضاة بحجتهم، والحصول على طلاق مجاني، والتهرب من إعطاء الزوجة حقوقها.

مرض نادر يهدد حياة الطفلة

آلاء

والقوانين الفلسطينية لم تنصفها

شادي سويعد

خلف ابتسامة الطفلة آلاء آلامٌ ومعاناة تحاول ببراءتها وعفويتها تجاوزها، فتبتسم لكل من ينظر إليها، وتمازح كل من اقترب منها، وكأن لسان حالها يقول: إن الحياة تستحق أن نعيشها مبتسمين رغم المعاناة.

آلاء ابنة العشر سنوات أصيبت بمرض نادر، جعلها لا تأكل أي نوع من الطعام، وتكاد لا تتناول سوى نوع محدد من حليب الأطفال، وهو نادر الوجود، وأسعاره باهظة، يتوفر في المراكز الطبية الحكومية حيناً، وتضطر عائلتها الفقيرة لشرائه في أحيان أخرى، مع ارتفاع سعره حيث يبلغ ثمن العلبة الواحدة منه أكثر من ٢٠٠ شيكل.

مرض نادر

فآلاء_ وحسب تشخيص الأطباء_ تعاني من مرض يسمى " الفينيل كيتونيوري"، وهو أحد الأمراض الوراثية المتعلقة ب"التمثيل الغذائي"، أو ما يطلق عليه الأطباء بالأمراض "الاستقلابية"، ويصنف ضمن الأمراض النادرة على مستوى العالم، ويندرج هذا المرض تحت مجموعة أمراض الأحماض العضوية، و يتلخص في عجز جسم الإنسان عن تكسير نوع من العناصر البروتينية، ما يخلق صعوبة في هضم الطعام.

يقول والد آلاء: لقد أصبت بالصدمة، ولم أصدق الأمر عند سماعي تشخيص الطبيب لمرض ابنتي، فلم أتخيل أن هذه الطفلة الشقراء الجميلة تصاب بهذا المرض النادر، الذي حول حياتها إلى جملة من المعاناة غير المنتهية.

وتابع يقول: " بدأت أشعر بالخوف على طفلتي، الأمر الذي جعلني أتصفح آلاف الصفحات على مواقع الإنترنت، والكتب الطبية، بحثاً عن ماهية هذا المرض، وأصله، وكيفية التعامل مع المصاب به، لكي أنقذ طفلتي، وأجنبها أكبر قدر من المعاناة.

أمسك والد آلاء عن الحديث لحظات، وامتلأت عيناه بالدموع، ثم خرجت تنهيدة من أعماق صدره، وبدأ يردد الحمد لله على كل حال.

وأوضح أن المشكلة الأكبر التي واجهته تكمن في عدم وجود متخصصين في هذا المرض في قطاع غزة خاصة، وفلسطين على وجه العموم،

سيما وأن القطاع يعيش حالة حصار، والخروج منه أمر بالغ الصعوبة، ما حرم طفلته من الحصول على حقها في العلاج في مراكز طبية متخصصة تقع خارج فلسطين، من أجل إنقاذ حياتها من هذا المرض الذي يحكم قبضته عليها كلما تقدمت في العمر، ويضع حياتها موضع الخطر.

من وجهة نظر القانون تطرقت المادة "١٠" من قانون المعاق الفلسطيني في بعض نصوصها إلى " ضمان الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي مجاناً للمعاق ولأسرته، مع ضمان تقديم وتطوير خدمات الاكتشاف المبكر للإعاقات، و"توفير الأدوات، والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدة المعاق" وفقاً لنص المادة.

كما ونصت المادة "٥" من قانون المعاق الفلسطيني " تقدم الخدمات الوقائية، والعلاجية التي تهدف إلى تقليل نسبة الإعاقة في المجتمع." الأمر الذي لم يجده والد آلاء، وكأن القوانين الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة لازالت حبراً على ورق.

وما يزيد من حزن والد آلاء معرفته المسبقة بمصير من يصاب بهذا المرض في حال لم يتلق العلاج، فهو إما أن يصاب بالعته والجنون، أو يفقد حياته قبل سن البلوغ.

يقول والد آلاء: " لا أحد يفكر في مثل هذه الحالات من المرضى، أو حتى لا يفكر أحد في إنقاذهم قبل أن يهلكوا، فلم أدعْ باباً إلا طرقته، ولم أترك مؤسسة إلا وتوجهت إليها طالبا المساعدة، لكن دون فائدة.

وقال بحسرة: "على الأقل لو يقومون بتوفير طعام يناسب هؤلاء المرضى، فلا يعقل أن يعيشوا على علبة حليب فقط طوال حياتهم ، فهؤلاء بشر".

محاولة اندماج

التحقت آلاء بمدرسة شمس الأمل للأشخاص ذوي الإعاقة في محاولة من أهلها لإدماجها بين أقرانها الأطفال، متمنية الحصول على علاج لهذا المرض الذي أرهقها، لتعيش حياة طبيعية أسوة بأقرانها من الأطفال، فهي عندما ترى زملاء الدراسة يتناولون الأطعمة تشعر بالغيرة، وتتمنى لو كانت مثلهم. وحين يشفق عليها بعض رفاقها يدعونها لتناول الطعام معهم، كانت ترد: "ممنوع، أنا لو آكل خبز بموت".

آلاء مثلت نموذجاً صادماً لضعف وهشاشة القوانين الخاصة بذوي الإعاقة، خاصة الأطفال منهم، فهذه القوانين لم تنصف بنصوصها الضعيفة هذه الشريحة من المجتمع، وإن كانت بعض نصوصها تحقق جزءا مما يصبون إليه؛ إلا أنها معلقة ولم تطبق.

كما أن المؤسسات الصحية تتعامل بفتور وبرود مع مثل هذه الحالات، التي وإن وجدت في دولة أخرى لحظيت باهتمام ورعاية كبيرين.

ولاء فروانة

بهدف الحصول على أتعاب أعلى

محامون يستغلون جهل موكليهم، ويبالغون برفع الدعاوى ضد الخصوم

سرعان ما يتوجه المتخاصمون إلى المحامي لتحصيل حقوقهم، ولكن حاجة البعض للمحامين خاصة النساء تزيد في المشاكل الأسرية، لاسيما النفقة، والحضانة، وعفش البيت، والمؤجل من المهر.

بيد أن بعض المحامين ممن يطلق عليهم بـ "محامي الشيطان"، يسيء استخدام مهنته، يتفنن في ابتكار أساليب تستدرج موكله لرفع مزيداً من القضايا، بهدف تحصيل أتعاب أعلى، دون مراعاة لما قد تسببه تلك القضايا من توسيع الهوة بين المرأة وزوجها، وقد تصل الأمور إلى الطلاق.

السعي وراء المال

الأستاذة سعاد المشني المحامية بالعيادة القانونية "رقم ٩"، التابعة للجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون برفح، ترى أن المحاماة من أخطر المهن على الإطلاق، وهي كغيرها من المهن الأخرى يمكن لبعض ممارسيها إساءة استخدامها، وحرف البوصلة ما قد يُولد مشاكل ويؤجج صراعات.

وأوضحت المشني أن كثرة عدد المحامين، وضراوة المنافسة بينهم دفعت بعض ضعاف النفوس من المحامين لتغليب محاولات الكسب على كل العوامل الأخرى، واستغلال جهل الموكلين، وصب البنزين على النار، من أجل الحصول على أكبر كم من القضايا، ولكل قضية حسابها وأتعابها بالطبع.

وتابعت: يبرز ذلك في قضايا الطلاق والنفقة، فالزوجة الغاضبة تتوجه لـ"محامي الشيطان"، وما أن يدرك غضبها، وانفعالها من زوجها، إضافة إلى جهلها القانوني، حتى تبدأ لعبته، ويبدأ بالنفخ على النار المتوهجة بداخلها، ويتوعد زوجها بالتأديب، وفي غمرة انفعال الزوجة تُوقّع على أربع، أو خمس وكالات، ليبدأ المحامي برفع دعوات نفقة، وعفش بيت، وربما طلاق على الزوج الغافل.

وعللت المشني حدوث ذلك غالباً بسبب جهل النساء بالأمور القضائية والشرعية، وفي كثيرٍ من الأحيان يجهلن حقوقهن، وإنما يفعلن ما يسمعنه من الناس، ولا يدركن جيداً ماهية الإجراءات التي يجب عليهن اتخاذها في مثل هذه الحالة، الأمر الذي يدفع المحامي للتلاعب بما يريد، مثل أن يرفع باسمها

مجموعة من القضايا دفعة واحدة دون طلبها، وهو بذلك يهدف إلى كسب وجني المزيد من الأموال على حساب تدمير ما تبقى من علاقة بينها وبين شريك حياتها.

وأشارت المشني إلى أن "شيطنة" بعض المحامين لقضايا موكليهم كانت سبباً في تعجيل الطلاق وحدوثه، فعندما يصل الزوج الى المحكمة، ويفاجأ بخمس قضايا مرفوعة ضده يتحرك بداخله "عرق الرجل الشرقي"، ويعزم على الانتقام من زوجته، ويتوجه إلى محام "شيطان" آخر، ليبدأ الأخير بإدارة معركة مضادة لزميله، فالمشكلة البسيطة التي يمكن حلها دون محكمة تتأجج، وتتسارع وتيرة الخلافات، وكلما يكون هناك فرصة للمصالحة، يعرقل أحد المحامين الصلح، لأن استمرار الخصام يصب في مصلحته، ويجعل الأتعاب مستمرة.

توصيات مهمة

وأوصت المشني بضرورة وجود رقابة من قبل القضاء الشرعي على المحاميين الذين يعملون بمجال القضايا الشرعية خاصة، وكذلك إصدار تعميم من القضاء الشرعي بألا يتم السماح لفرص المماطلة في الجلسات والقضايا، وضرورة اتخاذ إجراءات تأديبية فورية بحق المحامين الذين تثبت إدانتهم بالتلاعب بالقضية، وألا يقتصر الأمر فقط على تقديم الموكل شكوى ضد محاميه.

قضاة مستاؤون

وعبر قضاة وعاملون في سلك القضاء عن استيائهم لسوء تعامل بعض المحامين مع القضايا التي يتولون الدفاع فيها عن موكليهم، وكيف يسهم هؤلاء المحامون من أجل حفنة من المال في تأجيج بعض القضايا، وإقناع الزوجة وأهلها برفع مزيداً من الدعاوى القضائية ضد الزوج، بدلاً من المساهمة في إيجاد وساطات لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين.

وأكد مصدر في القضاء في عدة لقاءات نظمت في رفح مؤخراً، أن بعض المحامين يستغلون غضب الزوجة وأهلها من الزوج، ويسمعونهم عبارات ترضيهم مثل: "والله لنأدبه بس إنتِ وقعي على هادي الوكالة، وكمان هادي، وسيبي الباقي عليّ".

وتابع المصدر، يُفاجَأ الزوج بوجود ثلاث، أو أربع دعاوى قضائية ضده، من نفقة وعفش بيت ومؤجل المهر، وغيرها، فيشعر بالغضب الشديد، ويوكل هو الآخر محامياً؛ فيقوم الأخير بالرد بالمثل، وتتسع دائرة الخلاف.

وطالب المصدر المحامين بوضع مخافة الله نصب أعينهم، وأن لا يسعوا وراء حفنة المال، على حساب تخريب بيوت وتشريد أطفال.

عرقلة الصلح

وثمة قصص ومواقف كثيرة لمحامين عرقلوا حلولاً كانت ستسهم في إعادة لم شمل أسر مشتتة، بحسب ما عملته معدة التقرير؛ فإن فى إحدى الخلافات التي أخذت وقتاً طويلاً في المحاكم، توصل أهل الزوجة لتفاهم مع زوجها، وأشرفت المشكلة على الإنتهاء، لكن فجأة طلب محامي الزوج موكله للحديث معه منفرداً، وحين عاد الزوج فوجئ الجميع بتغيير رأيه, وانسحابه من الاتفاق، ثم تطورت الأمور على نحو سلبي، وعادت الخلافات إلى نقطة الصفر.

وفي قصة أخرى شهدتها إحدى المحاكم جنوب قطاع غزة، اختلف زوج مع زوجته "ن"، وتوجهت الأخيرة إلى ما يعرف بـ"محامي الشيطان"، الذي أقنعها بالتوقيع على أربع وكالات، كانت إحداها دعوى طلاق نهائي "بائن"، و حين استدعي الزوج فوجئ بالأمر، وسارع بسؤال زوجته: هل سبق وتفوه بكلمة توحي بالطلاق في يوم من الأيام؟ فنفت، وأكدت أن ذلك لم يحدث، ما دفع القاضي لإسقاط الدعوة فوراً.

ومن خلال القصتين يتضح مدى سعي بعض المحامين لتحقيق العائد المادي حتى لو كان ذلك على حساب استقرار أسر نزغ الشيطان بينها.

لهذا نصح محامون وعاملون في سلك القضاء بتشديد الرقابة على منح تراخيص مزاولة المحاماة، وسن تشريعات، وقوانين تتيح للقاضي معاقبة أي محامي يثبت تورطه في تأجيج الصراعات، أو إستغلال عدم فهم موكله للقوانين، أو المماطلة والتسويف في القضايا.

أمل بريكة

الفقر يدفع مئات الأطفال

إلى سوق العمل، وأشعة الشمس تسلب براءتهم

مع بداية الإجازة الصيفية لطلاب المدارس، خرج الطفل حسن موسى كغيره من عشرات الأطفال الفقراء في القطاع، الذين أجبروا على العمل باعةً متجولين، بين أزقة الحارات، والشوارع منذ الصباح وحتى المساء؛ أملاً في بيع ما يتوفر لديهم من بضاعة، لتوفير مصروفهم اليومي، ومستلزمات العام الدراسي المقبل الذي بات على الأبواب.

حسن (١٥ عاما) يسعى جاهداً من خلال عمله لمساعدة والده الذي لا يعمل، والذي ينفق على ثلاث عائلات في الوقت ذاته، جميعهم يقطنون في منزل صغير متواضع، في ظل ما يعانونه من وضع اقتصادي سيئ.

ويقول حسن إنه حرم نفسه من المشاركة في المخيمات الصيفية، والأنشطة الترفيهية المختلفة مع زملائه، الذين يقضون أوقاتهم في اللعب، والدورات التدريبية، وتنمية المهارات، بسبب أنه يقضي وقته كله في العمل.

حسن كان يحمل سلة فيها بعض الأصناف التي يحبها الأطفال، حيث بدا التعب واضحاً على وجهه، فهو يقضي يومه مستخدماً صوته الصغير محاولاً جذب الأطفال إليه، ليبيعهم من بضاعته.

مساعدة الأهالي

أما الطفل أحمد ابن العشرة أعوام، فيقول: " بمجرد الانتهاء من تقديم الاختبارات النهائية للفصل الدراسي الثاني، ومع بدء الإجازة الصيفية، أذهب للعمل على شاطئ بحر مدينة رفح، لبيع الألعاب للأسر التي جاءت للاستجمام".

أحمد كان يسير بصعوبة على الرمال، قدماه تغوصان فيها، ويداه مثقلتان بحملهما، وعيناه لا تفارقان الأطفال وهم يلعبون ويمرحون، ويمشي وقتا طويلاً على طول شاطئ البحر تحت أشعة الشمس الحارقة، حتى يتمكن من بيع جميع ما لديه من الألعاب التي جلبها معه، ليحصل في نهاية يومه على القليل من المال ليسد رمق عائلته الفقيرة، ويعود محملا بمتاعب كبيرة، باحثا عن فراش يمنحه القليل من النوم بانتظار يوم شقاء جديد.

ويقول أحمد: "أشعر بالحسرة حينما أرى أطفال يلعبون ويمرحون في البحر، ولا أستطيع أن أجد لنفسي وقتاً قليلاً لأشاركهم موهبة السباحة، وأتمنى لو ذهبت إلى البحر مستجما لا بائعاً.

في حين أن الطفل خضر يوسف الذي يبلغ من العمر "١٢ عاماً"، اختار العمل بائعاً متجولاً في الإجازة الصيفية لمساعدة أهله في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها.

وقال بحزن شديد وتعابير وجه توحي بالخجل: هذه المهنة تتطلب مني

التجول ما بين المركبات، وأحيانا أطلب من الركاب والسائقين الشراء مني، وقد يجرحني بعضهم بالكلمات، ويستهزئ مني آخرون.

ويضيف: البعض يرأف بحالتي ويشتري مني العلكة، وآخرون يعتذرون، والبعض ينهرني ويطلب مني الابتعاد، لكني مجبر على الاستمرار، فلا أمتلك خيارا سوى ذلك، لتوفير قوت أسرتي المكونة من سبعة أشخاص، أنا أكبرهم.

مخالفة للقانون

يقول المحامي والناشط الحقوقي كارم نشوان: إن ما نسبته ٢٪ من أطفال قطاع غزة يتجهون إلى سوق العمل، وذلك حسب دراسة أعدها في الفترة ما بين ٢٠١٣-٢٠١٤ على أطفال أعمارهم أقل من ١٥ سنة، وهي السن التي منع قانون العمل الفلسطيني العمل دونها.

ويقول: إن الدراسة تبين أن كل الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر تقع تحت خط الفقر، وهي أسر في الغالب يزيد عدد أفرادها عن سبعة أو ثمانية أفراد، وقد تزيد عن ذلك بكثير، وتتزايد أعداد الأطفال العاملين مع بدء إجازة المدارس الصيفية، إذ يتحولون إلى باعة متجولين، أو عمال على البحر، أو في الورش الصناعية.

تداعيات الحصار

وأرجع نشوان عمالة الأطفال إلى تداعيات الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة، إذ أدى الحصار إلى ارتفاع نسبة الفقر، والبطالة، وعدم حصول الأب على فرصة عمل، بالإضافة إلى وقوع الحروب الإسرائيلية التي أدت إلى تدمير البنية التحتية، الأمر الذي دفع هؤلاء الأطفال إلي العمل ليحسنوا من ظروف أسرهم.

ومن أسباب الظاهرة وفق نشوان، بطء التعلم، والرسوب المتكرر لهؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى تعرض هؤلاء الأطفال إلى العنف، الأمر الذي يدفعهم للذهاب إلى سوق العمل.

وأوضح أنه لا يوجد في فلسطين تطبيق للتعليم الإلزامي للأطفال، ما يعني أن جزءا من المسؤولية يقع على عاتق السلطة الوطنية، التي لم تُخضع الأطفال للقانون الإلزامي للتعليم، وبناءً على ذلك يتجهون إلى سوق العمل.

كما بين أن ٤٤٪ من الأطفال العاملين لم يبلغوا سن ١٥ عاماً، ما يتطلب إجراءات من وزارتي العمل والداخلية، لأن وجودهم في سوق العمل مخالف للقانون.

ودعا نشوان مؤسسات المجتمع المدني، والنقابات العمالية إلى تحمل مسؤولياتها، ومحاربة عمالة الأطفال عبر وضع خطة وطنية للحد من هذه الظاهرة.

البعد النفسي

من ناحيته قال د. يوسف عوض الله الاختصاصي النفسي، ومدير عيادة رفح النفسية، بشكل عام: "إن مصطلح كلمة (طفل) تطلق على الأطفال الذين لم يبلغوا سن ١٨ سنة حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية، فالطفل في تلك الفترة يجب أن يتمتع بأهم الحقوق الأساسية، ومنها الحق في اللعب، والحياة، والتعليم، والتمتع بحياة كريمة.

وقال: إن خروج الطفل إلى الشارع بدافع العمل يهيأ له تربة خصبة في التواصل مع الأطفال الجانحين، وهذا الأمر خطير جداً، إذ يستطيع من خلال تكوين تلك العلاقة مع الآخرين أن يتعلم سلوكات سلبية، ومنها الإدمان على أنواع من العقاقير المخدرة، والتدخين، والسرقة، والسطو، وغيرها من السلوكات الشاذة.

وأشار عوض الله إلى أن عمالة الأطفال تؤثر سلباً على الطفل، ففي الوقت الذي يجوب به في الشوارع من أجل العمل، من الأولى أن يكون متواجداً في مراكز اللعب، والترفيه للتفريغ النفسي والانفعالي، والترويح عن النفس من ضغوطات عام دراسي.

وقـــال عوض ـاللّه: إن الطفل في مثل هذه المرحلة غير مطلوب منه العمل أن يؤمن قوت عالته، في الوقت الذي يكون فيه والده جالس في المنـزل ينتظـر مـا يجلبه ابـنه من العمل في الشـارع، وفى كثير من الأحـيان يكون حـجة الآبـاء المرض, وعدم المقـــدرة على العمل, لذلك يزجون أبـناءهم في سـوق العمل عنوة.

آثار وعلاج

وأكد عوض اللّه على الآثار السلبـية التي تخلفهـا عمالـة الأطفـال عليهـم، فمـن الممكن أن تعرضهم لحـوادث الطرق، كما أن نفسـية هؤلاء الأطفال تتغير إلى الأسـوأ في ظل عملهم تحـت أشـعة الشـمس الحارقـة ولمدة زمنية طويلة، ناهيـك عـن العنـف الـذي يتعـرض لـه هؤلاء الأطفال من ذويهم، ولومه إذا مـا عاد إلى المنزل دون تحـــصيل المال، وأخطر ما يمكن أن تؤثر عمالة الأطفـال على صعيد الأسرة حدوث تشتت أسـري, وفشـل التحـصيل الدراسـي ما ينتج عنه بيئة غير متعلمة.

ونـوه عـوض اللّه إلـى أن عـلاج تلـك الظاهرة يأتي عن طريق تكاثف الجهود المجتمعيـة فـي التخلـص مـن تلـك الظاهرة، كما يجب الحديث عبـر وسـائل الإعلام, وتناول خطورتها, وتبـــــني وجهات نظر تحـد من وجودها وإبـرازها في المجتمع، بـالإضافة إلى دور خطبـاء المساجد الذين يقع عليهم الدور الأكبر في التوعية بمخاطرها.

وأضاف عوض اللّه بـأن على الشـرطة أن تمنع انتشـــار ظاهرة عمالة الأطفال، وعليها أن توقـع مخالفة ضد من يتولى مسـؤولية الأطفال داخل الأسـرة، وعلى وزارة الشـؤون الاجتماعية أن تسـد رمق واحـتياجات الأسـر الفقـيرة، وأن توفر فرص عمل للآبـاء والشبـاب، ودعمهم عبر المشاريع الصغيرة كونها أحـد أهم طرق مكافحة تلك الظاهرة.

إيمان عياش

نجاح عياش

قيدها إغلاق المعبر, وأصرت على تمثيل فلسطين بطريقتها

ينتفض الأمل في قلوب الآلاف من الغزيين العازمين على السفر كلما دار الحديث عن ومضة ضوء ستراها غزة في أيام معدودات، ليسمح لعدد محدود من المسافرين مغادرة أراضي القطاع المحاصر في محاولة قد تأتي متأخرة لإنعاش حلم قد تأخر تحقيقه، أو استكمال رحلة علاج لربما أشرف صاحبها على الوفاة؛ بسبب التأخر في الحصول على العلاج, أو إجراء عملية جراحية، وقد تكون رحلة إثبات وجود فلسطيني بحت في واحدة من المحافل الدولية.

نجاح عياش فلسطينية مناضلة، سعت, وتسعى لتمثيل فلسطين في المحافل الدولية، والمشاركة في المناسبات التي تعلي شأن وطنها، وَقَفَ المعبر حائلا أمام مشوارها الوطني، فثابرت وناضلت ولم تستسلم.

عياش ناشطة مجتمعية تعمل مديرة إدارية لمركز البرامج النسائية, وعضو في منظمة السلام والصداقة الدولية، وتعد واحدة من الرائدات في مجال العمل الأهلي الخاص بالسيدات والأطفال، فلسطينية غزية حالها كحال كل الغزيين، حصار، وإغلاق، وفرص, وطموحات تهشمت عند أبواب المعابر المغلقة.

تقول: لم تقتصر معاناة الغزيين على إغلاق, وحصار سلبنا أبسط حقوقنا, وإنما حرمونا حرية الحركة والسفر، وأغلقوا منافذ الخروج لشهور وأيام طوال، ليفتحوها أياماً معدودة لا تكفي لخروج نصف عدد المسافرين.

لم تستسلم عياش للواقع المفروض, واستمرت محاولاتها للسفر؛ ففي مايو "آيار" من العام الماضي عزمت على السفر لتلبية دعوة منظمة السلام والصداقة الدولية في تونس، لتكريمها ضمن عشرة من أعضاء المنظمة، وإهدائهم شهادة التقدير, والتميز, والإبداع الدولية مع مرتبة الشرف، لدورها الكبير في نشر روح التسامح, والمحبة, والسلام العالمي لعام ٢٠١٥.

وأشارت إلى أنها سعت جاهدة من أجل أن تشارك باقي الأعضاء تكريمهم, وتمكنت من إتمام جميع إجراءات السفر من فيزا, و عدم ممانعة لدخول المملكة الأردنية الهاشمية، وأكملت حديثها بأسف: إنه وبالرغم من ذلك, فالاحتلال الإسرائيلي لم يسمح لها بالخروج من معبر بيت حانون "إيريز" وقاموا بإصدار تصريح الخروج بعد شهر من موعد السفر.

محاولة إثبات وجود

وأكدت نجاح في حديثها أن الفلسطينيين منذ عقود طويلة يعيشون حياة مليئة بالصعاب، ولكن دائما ما تنتصر عزيمتهم على كل ما هو صعب، وشددت على أن محاولاتها للحصول على حقها في التنقل والسفر لم, ولن تتوقف .

ففي يوليو ٢٠١٥ بدأ التحضير للمشاركة في معرض الفلكلور الشعبي في مدينة سانتفي في ولاية نيومكسيكو في أمريكا، والذي سيقام في يونيو ٢٠١٦, وكانت السيدة نجاح ستمثل فيه فلسطين ضمن ٨٨ دولة مشاركة في المعرض، هذا وتقول عياش أن المشغولات والمطرزات التي كانت ستغادر فلسطين للمشاركة بالمعرض هي إنتاج عمل سيدات مستورات معيلات لأسرهن، والمشاركة بالمعرض وبيع المنتوجات سيكون سببا لبقاء مصدر رزق لهؤلاء السيدات.

وأكملت نجاح كلامها, وبدا على وجهها خيبة الأمل وهي تتحدث: أنه لا أحد من الجهات المسؤولة ساعدها في إتمام سفرها, والخروج من قطاع غزة للمشاركة بالمعرض لتمثل فلسطين، ورغم محاولاتها في التوجه إلى مسؤولين للخروج من معبر رفح, أو معبر إيرز شمال القطاع، لم يستجب أحد لنداءاتها, ولم تتمكن من الخروج من قطاع غزة، إلا أن فلسطين أبت إلا أن يكون لها وجود بالمعرض.

فتبسمت عياش, وقالت: كنا موجودين بالمعرض بالرغم من أننا لم نغادر قطاع غزة, فقد قمنا بإرسال بعض من القطع, والمشغولات المطرزة إلى أمريكا، لنثبت وجودنا, ومشاركتنا بين الدول المشاركة، وفي محاولة جديدة لانتزاع واحد من أبسط الحقوق، نوهت السيدة نجاح إلى أنها ستقدم طلباً للمشاركة في المعرض السنة القادمة, وأنها لن تتراجع, وستحاول بكل الطرق أن تثبت حضور فلسطين مرة أخرى في المعرض ضمن الدول المشاركة.

ولكن يبقى السؤال الذي يطرق آذاننا .. هل ستهدى لنا حقوقنا؟ أم نحن من سيكسر قضبان المعابر؟

تحرير حماد:

أول مأذونة شرعية بفلسطين تكسر الصورة النمطية للمرأة

ابتسام مهدي //

لن تنسى أول عقد زواج وثقته, ولا حتى اسمي الزوجين, فقد كان بتاريخ التاسع والعشرين من يوليو, لتضيف:" سيبقى هذا التاريخ محفورا في ذاكرتي, وشعور الفرح الذي راودني خلاله: وكيف لا, وهي انطلاقتي التي رحبت فيها بالعروسين, وأعلنت يومها عن نفسي أني سأتولى عقد قرانهما".

بذلك تكون تحرير حماد هي أول مأذونة شرعية في الأراضي الفلسطينية, وثالث مأذونة في العالم العربي، بعد مصر وأبو ظبي، وقد تسلمت مهامها في ٢٩ تموز/ يوليو الماضي في محكمة رام الله والبيرة الشرعية، وعدته "يوماً مميزاً في حياتها "إذ بدت فخورة وسعيدة بما تعمل؛ وواثقة من سمو هدفها".

فقد اقتصر هذا العمل على الرجال منذ أمد بعيد، واعتاد الناس على أن المأذون الشرعي هو رجل يلبس عمامة, ويمسك بيده مسبحة، يدعوه الناس إلى بيوتهم لعقد النكاح، ومع تطور الوقت بات الناس يذهبون إليه في المحاكم الشرعية للغرض ذاته، لكن ما هو غير مألوف أن يكون المأذون الشرعي هو فتاة, وأن تقوم بتلك المهمات.

تتحدث تحرير عن حياتها, فتقول: "مسقط رأسي بلدة سلواد قضاء رام الله، حاصلة على درجة البكالوريوس في الفقه والتشريع، ودرجة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة, وحاصلة على إجازة محام شرعي, وشاركت في العديد من المؤتمرات, والدورات, والندوات داخل فلسطين وخارجها, ولدي أبحاث منشورة في مجال القضاء الشرعي، عملت سابقاً في الإرشاد والإصلاح الأسري، ثم وكيل نيابة شرعية، ثم نائب رئيس قلم بالمحكمة الشرعية برام الله والبيرة؛ وحالياً أعمل مأذوناً شرعياً في المحكمة ذاتها".

كل ذلك جعلها تستحق هذا المنصب, أي أنه لم يكن من فراغ, وقد جاء نتيجة جد واجتهاد وكفاح, لتستقبل تحرير حماد بالعادة الخاطبين وعائلتيهما بابتسامة ووجه بشوش مثلما حدث مع روان شومان (٢٤ عاما), وثائر شومان (٢٦عاما) اللذين عقدت نكاحهما في محكمة رام الله الشرعية، وهو ما يعد أيضا مؤشراً إضافياً على تنامي دور المرأة في المجتمع الفلسطيني وتطوره.

ترتدي تحرير حماد(٣٦عاما) عباءة القضاة السوداء، مزينة بالعلم الفلسطيني من جهة، والكوفية من الجهة الأخرى، وهو ما يميزها عن غيرها من المأذونين في المحكمة.

وتصف تحرير عمل المأذون الشرعي بالعمل الجميل، مضيفة: "طالما هو أمر لا يخالف الشرع, فأنا مستمتعة بالعمل فيه، وأنجزتُ حتى الآن العديد من عقود زواج وسط ترحيب من العاقدين، لكن الأمور لا تسير دائماً على ما يرام، فالناس حديثو العهد بأن يكون المأذون امرأة، حيث جوبهت برفض عدد من الحالات, وإن كانت ليس بكثيرة، حيث يصمم البعض على أن يتم عقد النكاح على يد

رجل, وطالما الشرع لا يحرم عملي .. فالانتقادات مردود عليها ".

بداية المنصب

وتعود حماد بالذاكرة إلى بداية قصتها, فتقول: "لم أفكر يوما بأن أكون مأذونه", ولكن افتعل زملائي في محيط عملي

بعض المشاكل، فرغبت أن أثبت لهم أني بوصفي امرأة قادرة على أن أفعل أي شيء, وأنجح في أي منصب، فبحثت عن مجال لم تطرقه النساء حتى وجدت طلبات لعمل مأذون شرعي؛ فقدمت طلبي, ولم يكن أحد يعلم بتصرفي, وجاءتني الموافقة في الثالث والعشرين من شهر يوليو من العام الماضي".

الموقع الجديد برأي تحرير كان اختياراً صحيحاً؛ فهو لم يمثل سوى نقلة نوعية في الوظيفة؛ فهي تمارس عملها في نفس مكانها القديم، قائلة: " لم أشعر بأية زيادة في الأعباء, وعملي داخل المقر ذاته, كما لا يوجد أي مانع شرعي, أو قانوني يعوق هذا التعيين، العائق الوحيد هو اجتماعي؛ لأن المجتمع ذكوري".

وبحسب تعليمات تنظيم عمل المأذونين سنة ١٩٨٧م؛ فالشروط التي يجب أن تتوفر في المأذون الشرعي، أن يكون فلسطيني الجنسية، حاصلا على إجازة في العلوم الشرعية، وحسن السيرة والسلوك، ويتمتع بسمعة حسنة, وهذه الشروط فقط حيث لم يوجد شرط يحدد جنس المأذون الشرعي.

رفض عقد النكاح

وعن أسباب رفض بعض الأشخاص عقد زواجهم, قالت تحرير: " بشكل عام الناس لديهم فكرة ذهنية عن المأذون أنه شيخ له لحية, وطربوش, وكتابه الكبير يحتضنه بإحدى يديه، ولكن هذه الصورة اختفت تقريبا، فبات الناس الآن متعودين على أن المأذونين حاليا هم موظفون عاديون, ولباسهم, وهيئتهم كغيرهم من الناس، لكن المفاجأة الكبرى لهم حين يرون المأذون امرأة!".

وبالرغم من وجود مؤيدين لها دعموها في خطوتها تلك إلا أن آخرين يصرون على محاربتها, فبعض زملائها يرفضون عملها الجديد، وتذكر مثالاً على ذلك: "حين يأتي أي خاطبين لعقد الزواج يسألونهما هل تريدون مأذونا أم مأذونة؟ رغم أن المفترض أن الخاطبين يكون هدفهما من الحضور إلى المحكمة هو الحصول على العقد بغض النظر عمنْ يعقده، ولا يحق لهما طلب موظف بعينه, بل إن الأصل في العمل هو الدور فقط".

وشبهت الأمر هنا بالمريض والطبيب, فإذا توجهت إلى المستشفى ولم تجد هناك إلا طبيبة مناوبة؛ فلن تشترط وقتها أن يأتوا لك بطبيب!, وتضيف: ومنهم من ناقشتهم؛ فإذا بهم يحتجون بالحديث الشريف: "لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" دليلاً على عدم مشروعية عملها, رغم أن هذا الحديث ليس له علاقة بطبيعة عملها من قريب أو بعيد، بل هو يتحدث عن الولاية العامة، بينما عملها لا يتجاوز توثيق العقود وتوقيعها, إن كانت زواج, أو تفريق وهو الطلاق.

وآخرين لديهم حجج أخرى منها أنه لا يجوز لها أن تخرج خارج المحكمة (قد يطلب البعض أن يأتي المأذون لعقد النكاح في بيوتهم) دون محرم، استناداً إلى الحديث الشريف "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها حرم, وأبعد قرية من قراها لا يستغرق السفر إليها أكثر من مدة ساعة".

الشرع أساس الحياة

وتجد تحرير أن الشرع أساس كل شيء، ناصحة كل امرأة فلسطينية بأن لا تحطم أحلامها بسبب خشيتها من أقوال الناس, والعادات, والتقاليد، مضيفة: "اجعلي الشرع أساس حياتك، فالناس تستقبل كل جديد شيئاً فشيئاً، فحققي أحلامك, وأهدافك طالما تمتلكين الخبرة العلمية والعملية اللازمة, وأنا فتحت الباب حاليا للنساء للعمل بهذه المهنة الجديدة".

وأكدت أن المرأة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص إذا ما التزمت بالآداب, والأخلاق العامة, وحافظت على الزي الشرعي، فلا يوجد أي مانع شرعي لعملها في أي مجال, أو موقع مسئولية، تتلاءم مع طبيعتها، قائلة:" فأنا لا أشجع عمل المرأة-مثلاً- في البناء من باب تشجيع عمل المرأة، لكن لا أمانع عملها في هذا المجال, أو سائق تاكسي, أو أية مهنة أخرى مقتصرة على الرجال في مجتمعنا إذا ما كان وضعها الاقتصادي صعباً، فأن تعمل عملاً شريفاً أفضل من أن تتسول, وتهين نفسها".

ورغم الظروف التي يعيشها الفلسطينيون، تواصل المرأة الفلسطينية تقدمها في مجال العمل والوظائف العامة، فقد تقلدت نساء في السلطة الفلسطينية مناصب مختلفة في الوزارات, والقضاء, والمحافظات، وتضم الحكومة الحالية التي يرأسها رامي الحمد الله ثلاث وزيرات من أصل١٨ وزيراً، كما يوجد في الأراضي الفلسطينية ثلاث نساء قاضيات شرعيات.

وفي الانتخابات التشريعية التي نظمت في العام ٢٠٠٦، حصلت النساء على ١٧ مقعدا من أصل ١٣٢، منهم ست نساء من قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وثمان نساء من قائمة حركة فتح.

رأفت زعرب

كلما زادت الأفراح في الشوارع وكثرت الصالات داخل قطاع غزة, كلما زادت أعداد المقبلين على المحاكم الشرعية لرفع دعاوى طلاق أو نفقة, ودفعت العلاقة الطردية على حالات الزواج والطلاق.

مجلة "إنسان" تبحث في جذور وأسباب المشكلة، وتحاول الوقوف على خفاياها، وتفسير ظواهر تزايد حالات الطلاق.

الظلم الاجتماعي

لم تكترث(أمل.ز) لعواقب الانفصال عن زوجها وكلام الناس، فالظلم الاجتماعي أعماها, وأشعل جنونها، فقالت: "الأمر الذي دفعني للانفصال هو الهروب من بطش والدة زوجي وظلمها, وتعرضي للضرب والإهانة رغم حداثة زواجي"، موضحه: "فبدلاً من أن أعيش شهراً من العسل في بيت الزوجية والعائلة الجديدة، انغمست حياتي منذ شهورها الأولى بطعم الظلم, والقهر, والمضايقات الكبيرة."

وتابعت (ز) التي تبلغ من العمر "٢٢"عاما: "رغم مرارة العواقب, وبعد تفكيرٍ عميق، وجدت أن هروبي من ظلم "حماتي" أرحم لي بكثير من إهانتها لي وضربها، وتدخلها في شؤوني الخاصة مع زوجي، فلم أحتمل أن أعيش يوماً إضافيا في منزلهم، فجمعت بعض ملابسي, وذهبت إلى منزل أهلي مطالبة بالطلاق" .

وعن وضعها الاجتماعي بعد الطلاق تقول (أمل. ز): "فكرت كثيراً بنظرة المجتمع لي بأني صغيرة في السن ومطلقة؛ خاصة أن مجتمعنا لا يرحم النساء، لكن لن أكترث كثيراً, وكل ما أريده هو كرامتي وضمان حقي".

" حال "أمل . ز" لم يختلف كثيراً عن حال "ريم . ش" التي انفصلت عن زوجها بعد فترة قصيرة من الزواج، بسبب الظلم العائلي أيضا؛ تقول: "سبب طلاقي هو عدم وجود منزل مستقل يأويني وأولادي الأربعة"، مشيرة إلى أنها تقطن في غرفة صغيرة داخل منزل العائلة، والأم هي الحاكم, والآمر, والناهي في المنزل.

وتوضح الثلاثينية لـ"إنسان" أن "حماتها" تدخل إلى غرفتها وهي نائمة بدون استئذان، وتتعمد استفزازها في كل شيء وكأنها جارية،

وتأمرها بالقيام بكل أعمال المنزل، لافتة إلى أنّها كانت تتحمل المرارة من أجل أطفالها.

والأقسى في قضية "ريم . ش" أنّ زوجها عاطل عن العمل, ولم ينجح في العثور على فرصة عمل ،، وتتكفل أمه بالإنفاق عليه وعلى أبنائه، ما يجعله غير قادر على مواجهة تسلطها.

وتابعت، عندما تأزمت الأوضاع المادية في المنزل، بدأ زوجها يعتدي عليها, ويشتمها, ويشتم أهلها، وبعد أن تحملت الكثير جاء اليوم الحاسم، فقالت: "بعد اعتداء وحشي, وغير إنساني من قبل زوجي، طردني وطرد أطفالنا الأربعة من المنزل بحجة "أنه مش قادر يصرف علينا" الأمر الذي تسبب في "الطلاق" .

وتتساءل "ريم . ش" : "كيف لي أن أتحمل أربعة أطفال وحدي، والدهم لا يبالي ولا يسأل؟ ومن أين سأوفر لهم الدواء, والحليب وغيرهما من المستلزمات؟؟" ، موضحة أنّ الأطفال يحتاجون إلى الكثير من الأموال لتوفير احتياجاتهم.

نسب عادية

بدوره نفي رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في غزة د. حسن الجوجو ما يشاع حول ارتفاع نسبة الطلاق في قطاع غزة بسبب "الفيس بوك" .

وأكد الجوجو في حديث لمجلة "إنسان، أن قطاع غزة مثل باقي الدول يسيء فيه البعض استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيفها، ما يسبب وقوع حالات الطلاق، مستغربا من الأعداد التي تداولها مواقع محلية,

ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بأنه تم تسجيل (٤٠) حالة طلاق في شهر واحد نافيا تلك الأخبار.

وأرجع الجوجو أسباب الطلاق في قطاع غزة إلي تردي الأوضاع الاقتصادية، وعدم وجود المسكن المستقل للزوجين، وعدم الانسجام العاطفي, والفكري, والاجتماعي, والثقافي بين الزوجين، والتسرع في اختيار شريك الحياة.

وأكد الجوجو أنه من السابق لأوانه إصدار أية إحصاءات للطلاق للعام ٢٠١٦، وأضاف" :بعد انتهاء السنة الحالية ستكون هناك إحصائية جديدة بخصوص عدد حالات الزواج والطلاق, وسيتم مقارنتها مع السنوات الماضية للخروج بدلائل أكيدة حول الموضوع.

إحصائيات

وقد شهد عام ٢٠١٤ أعلي نسبة طلاق في قطاع غزة، حيث وصلت أعداد حالات الطلاق إلى (٢٦٢٧) حالة مقارنة بعدد حالات الزواج التي بلغت (١٦١٢٨) ،

ويعد هذا العام أعلى الأعوام لحالات الطلاق، بحيث بلغت نسبة الطلاق إلى الزواج مابين (١٥,٤٪) إلى(١٦,٣٪.) وكانت محافظة رفح الأعلى حيث وصلت النسبة إلى (١٩,٥٪).

بينما شهد العام (٢٠١٥) عدد حالات الزواج (٢٠٧٧٨) حالة، وهذا الرقم يعد الأكبر منذ نشأة المحاكم الشرعية في قطاع غزة، بينما بلغت عدد حالات الطلاق(٣٢٨١) حالة، بنسبة (١٥,٨٪) وهي نسبة أقل من العام (٢٠١٤).

سوزان الأطرش

قاضية تحقق نجاحات لافتة رغم بعض المعارضين

سوزان أبو طه

تولي كل دول العالم مهنة القضاء أهمية خاصة، وتحرص على اختيار أكفأ رجال القانون لها، وأكثرهم ورعا وتقوى وطيب سمعة.

وإلى جانب ما ذكر ثمة أمور، وشروط غير مكتوبة متعارف عليها يجب أن تتوافر في القاضي، من أبرزها أن يكون ذكراً، رغم أنه لا يوجد نص قانوني يمنع تبوء النساء هذا المنصب الحساس.

وذهب بعض الفقهاء إلى عدم جواز تولي النساء مهمة القضاء، ذلك أن كون المرأة عاطفية وتفتقر في الكثير من الأحيان إلى الحزم والموضوعية يمنعها من تولي المنصب.

إلا أن ذلك لم يمنع وجود قاضيات في فلسطين، وقطاع غزة على وجه الخصوص، فقد استطاعت المرأة - ورغم ما قيل- إثبات نفسها كونها قاضية ناجحة، تحق الحق وتعيده إلى أصحابه.

قاضية ناجحة

القاضية سوزان محمد الأطرش، قاضية في محكمة الصلح النظامية بمدينة رفح، مضى من عمرها ٣٥ عامً، أنهت دراسة الحقوق في جامعة الأزهر، وحصلت على الترتيب الثاني على دفعتها عام ٢٠٠١، ومتزوجة وأم لستة أبناء، كانت على قدر مسؤولية المنصب، واستطاعت إثبات نفسها، وأثبتت للجميع أن المرأة قد تصبح قاضية ناجحة.

تقول القاضية سوزان: إن المرأة الفلسطينية وعبر عقود طويلة أثبتت نفسها في كل المجالات، وكانت شريكة في النضال والتنمية، وهي أيضاً يمكن أن تصبح قاضية ناجحة، تحكم بالعدل، وتعيد الحقوق إلى أصحابها.

وأضافت, إنها وصلت لهذا المنصب من خلال تدرج مراحل في حياتها، فعملت محامية لمدة ثلاث سنوات، ثم مستشارة قانونية لبعض الشركات الخاصة، وفى عام ٢٠٠٦ التحقت بسلك القضاء، وعملت وكيل نيابة في القضاء العسكري لمدة ثلاث سنوات، وشاركت في إنجاز العديد من القضايا التي تمس أمن الدولة، حتى أثبتت كفاءتها أمام الجميع، وفي العام ٢٠٠٩ اجتازت امتحان ومقابلة للنيابة العامة المدنية، وتم تعيينها وكيل نيابة مدنية وعملت لمدة ست سنوات .

بينت القاضية الوحيدة في مدينة رفح أن عام ٢٠١٤م كان بمنزلة نقطة تحول في حياتها، حيث تم الإعلان عن حاجة القضاء لقضاة مدنيين، وتم ترشيحها لهذا المنصب ضمن عدد من الزملاء، وذلك وفقاً لما يجيزه قانون السلطة القضائية بالعمل مدة لا تقل عن خمس سنوات.

تجربة جريئة

وأوضحت القاضية سوزان أنها تعد تجربة القضاء تجربة فريدة, ومميزة, وجريئة، تحتاج إلى إعداد نفسي, وديني, واجتماعي خاص، فهي وظيفة تجعلك تحت المجهر، وتتطلب مخافة الله أولا، ثم الحذر الشديد، فكل قضية تمر بها بحاجة إلى دراسة, وتعمق, وسماع كل الأدلة، حتى تتيقن بأن حكمها عادل متماشٍ مع النصوص القانونية، ويعيد الحق لأصحابه.

صعوبات

وأكدت أنها واجهت الكثير من الصعوبات, والانتقادات خلال رحلتها في العمل القضائي، منها استغراب اجتماعي وأحياناً رفض لوجود امرأة في هذا المنصب، ومنها الخلاف الديني لتولى المرأة منصبَ

القـضاء، ولكن هذه الانتقـادات لم تزدها سـوى إصرارا على إثبات قدراتها في هذا المنصب، ومع ذلك فقـد وجدت مقابـل ذلك الانتقـاد التشـجيع عائلياً خاصة من الزوج، ما مكنها من الاستمرار والنجاح.

وأكدت القـاضية الأطرش أن حـب المرأة لعملها، وإخلاصها فيه، وتفانيها في تأدية واجبها في كل المراحل والمهام التي توكل إليها، يمكنها من الوصول لأية وظيفة مهما كانت، ولو كانت القضاء.

وحـول إن كان للقـاضية تخصص معين في العمل، نفت ذلك مؤكدة أنه لا يوجد في القـضاء المدني تخصص معين، فالمجال مفتوح بلا قيود, ولا فرق بين قـاضٍ وقـاضية بـخلاف القضاء الشرعي، فالارتقاء على قـدر النجاح, والتميز للمجتهد، فهي تؤمن أن البقاء للأفضل والأصلح في كل المجالات، سـواء للرجل أو للمرأة، ومن يتفوق ويثبت جدارته فمن حقه الترقـي والتقدم .

تباين في الآراء

ورغم وجود قـاضية معتمدة، وإقـرار الجميع بنجاحـها في عملها، إلا أن ثمة بـعض التبـاين والاختلاف في الآراء لتولي النساء هذا المنصب.

"لا يفلح قـوم وَلّوا أمرهم امرأة " هكذا بـدأ المواطن يوسـف حسـام من مدينة رفح حـديثه وهو طالب في الجامعة الإسـلامية يبـلغ من العمر ٢٣عاماً، معبـرا عن رفضه لتولي المرأة منصب القاضي.

وعلل سبب رفضه وإصراره على ذلك، باستناده إلى رأي بـعض الفقـهاء, وبـعض المذاهب التي كانت قـد عارضت منصب القـاضية، وذلك لأسبـاب عدة هم أعلم بـها كونهم فقـهاء، منددا بـمن يتغنون بحـرية المرأة, والديمقـراطية, ومسـاواة المرأة بالرجل، معبرا عن إقتناعه بأن المسـاواة يجب أن تقـف عند أمور معينة، من بينها مناصب حساسة مثل القضاء.

أما المواطن محـمد وائل"٣٦ عاما"، فبـدا مؤيدا, بـل مشـجعا لتولي المرأة مناصب مرموقـة مثل القـضاء، فهو يرى أن المتغيرات البـيئية, والمجتمعية, والاجتماعية أيضا تتطلب التغيير من وضع المرأة, وتطورها بـتطور المراحـل التي يعيشـها كل مجتمع، وذلك تبـعا لاحـتياجاته، وتولى المرأة لمنصب القاضية قد يعود بـالمنفعة على الناس خاصة المرأة ذاتها، ويساعد على تحقيق العدل.

ضرورة حتمية

من ناحيته أكد محمد أبو حـجر_محـام, وناشـط حقوقـي على ضرورة وجود القـاضية خاصة في بـعض القـضايا التي تخص النسـاء، حـيث وجود بـعض الجلسـات التي تحـتاج لأن تكون سـرية، وهي تتعلق بقـضايا خاصة، وفيها جانب من الحـرج، فوجود القاضية يساعد على إزالة أي حـرج موجود، كما يمكنها الاطلاع على أدق التفاصيل التي توصل القـضاء إلى تحقـيق العدالة بشـكل كامل، ويكون بـإمكانها مناقشـة مواضيع حساسـة خاصة في قـضايا تمس الشـرف، فهي من موقـعها وعملها قاضية تخدم القضاء والمواطنين .

وبـين أبـو حـجر أن هناك ظلماً واقـعاً في موضوع تعيين القـاضيات، حـيث النقـص في عددهن، فثمة ثلاث قـاضيات فقط على مستوى قطاع غزة، قـاضية في مدينة رفح بمحـكمة الصلح النظامية، واثنتان في مدينة غزة في المحكمة العليا .

وطالب أبو حجر بزيادة عدد القاضيات، ليصبح في كل محـكمة قـاضية سـواء في المحـاكم الشـرعية الدينية، أو المحـاكم النظامية، والمحـكمة العليا متفرع منها محـكمة النقـد، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة الصلح، بهدف تحقيق المصلحة العامة للوطن والمواطن ولتحقيق العدالة بشكل كامل .

من خلال ما سبـق يتضح لنا أن المرأة بـإرادتها, وتصميمها على تحقيق هدفها, وتحديها لأية عوائق وصعوبـات، يجعلها تُطور نفسـها, ومجتمعها, وتفرض ما تريد, ولكن بإثبـات قـدرتها على ذلك ونجاحـها، فلولا المثابـرة, والعمل لما رأينا القاضية سوزان تجلس وسط المحـكمة، وتصدر أحـكاما تعيد الحق لأهله.

محمد الجمل

ضعف أداء العاملين في القضاء العشائري

يسهم في تأجيج الصراعات

بدا واضحاً تحول القضاء العشائري في فلسطين عموماً, وقطاع غزة على وجه التحديد إلى بديل عن القضاء الرسمي, مع اتجاه قطاعات واسعة من المواطنين للاحتكام إلى هذا القضاء لسرعته, واعتماده مبدأ التراضي بين الطرفين.

لكن مؤخرا بدأ هذا النوع من القضاء يعاني إشكالات كبيرة, أبرزها ضعف قدرات العاملين فيه, مع دخول أعداد متزايدة من الأشخاص هذا المجال, وافتقارهم إلى المعرفة بقوانينه وأحكامه, وإصدار محكمين لأحكام غير منصفة.

قضاء بحاجة لحماية

ويقول المختار والمحكم العشائري أحمد شعت "أبو نبيل": إن التحكيم العشائري, أو العرفي نوع من أنواع القضاء القديم, له قواعد, وأصول, وأحكام أشبه بالقوانين, ورجالاته على دراية تامة بتلك الأمور, نظراً لممارستهم هذا النوع من التحكيم لعقود طويلة, ومنهم من تجاوز عمره السبعة عقود, ولازال يعمل محكماً.

وأكد شعت أن بعض الدخلاء ممن أقحموا أنفسهم في هذا العالم الواسع دون علم, أو دراسة بقواعده وأصوله, أساءوا للتحكيم العشائري وبدأوا ينفرون الناس منه.

وقال: بتنا نرى أشخاصاً غير مؤهلين, يجلسون وسط المجالس ويحكمون بين الناس, وهم يفتقدون القدرة والتأهيل, وقد كان لهذا نتائج كارثية, فبعض المشاكل والخلافات البسيطة تأججت بسبب أحكام خاطئة, أو وساطات غير سليمة, أو ممارسات مغلوطة من قبل بعض المحكمين.

وشدد شعث على أنه لا يعارض انضمام أناس جدد لهذا المجال المهم, الذي يسهم في استقرار المجتمع, ويمنع تفاقم المشاكل العائلية, لكن يجب أن يكون هذا مشروطاً

بقدرة المحكم, ومعرفته بكل قواعد هذا القضاء.

وبين شعت أنه قام مع غيره من المحكمين بتدريب شباب يرغبون في الانضمام لهذا المجال, وكانوا يرافقون المحكمين, ورجال الإصلاح خلال عملهم, وبدأت توكل إليهم مهام, ليكونوا قادرين على تأدية واجبهم بأمانة, ووفق ما يمليه عليه ضميرهم.

أما المختار ورجل الإصلاح علي أبو محسن "أبو أنيس", فأكد أن الأسوأ من ذلك تقاضي بعض المحكمين العشائريين, أو العاملين في مهنة الإصلاح أموالاً مقابل عملهم, والأصل أن يكون عملهم مجانياً خالصاً لوجه الله.

وأشار أبو محسن إلى ضرورة وجود رجال إصلاح مؤهلين, وأكفاء وعلى دراية كاملة بمهمتهم, لأن الفشل في حل المشكلة, أو إصدار أحكام خاطئة له تبعات خطيرة, ويؤدي إلى تأجيج المشكلة.

وأوضح بأن الانقسام أثر سلباً على التحكيم, والصلح العشائري, فأصبح هناك رجال إصلاح يتبعون لهذا التنظيم أو ذاك, فسحبت أختام من لجان إصلاح, وأعطيت أخرى صلاحيات لم تكن معها.

رفع كفاءة المحكمين

من جانبه أكد الدكتور إبراهيم معمر رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون، أنه -ومن خلال عمل العيادة القانونية "رقم ٩"، في مدينة رفح لعدة سنوات- لاحظ فريق العمل مدى قوة القضاء العشائري في المجتمع الغزي وتأثيره، عبر إقبال الناس عليه، خاصة في قضايا الميراث, والمشاكل العائلية, وخلافه.

وأوضح معمر أن الجمعية عقدت تدريباً شمل نحو عشرين من أبرز رجالات التحكيم والقضاء العشائري في مدينة رفح، استمر لمدة أسبوع، بإشراف مجموعة من الحقوقيين ورجال القانون، وهدف هذا التدريب إلى أمرين، الأول رفع قدرة العاملين في القضاء العشائري من خلال تعريفهم بالقوانين المعمول بها في المحاكم العادية,

وتابع: الأمر الثاني يتمثل في جعل الأحكام التي يصدرها القضاة العشائريون متسقة ومتماشية مع القوانين المعمول بها في المحاكم، خاصة أن بعض تلك الأحكام يتم التصديق عليها من قبل المحاكم النظامية، وتصبح في حكم محكمة معمول به, وواجب التنفيذ.

وأشار إلى أن رجال التحكيم العشائري ممن خضعوا للدورة كانوا متعاونين، وجلهم أكد استفادته منها، بل وطالبوا بالمزيد من الدورات المماثلة، التي ساعدتهم في إطلاق أحكام أكثر قوة وتماشياً مع القانون.

وشدد معمر على ضرورة التركيز على تقوية قدرات المحكمين العشائريين وتطويرها، وأن تُولي الجهات المعنية هذا الأمر أهمية خاصة، نظراً لاعتماد المجتمع الفلسطيني على هذا النوع من القضاء القديم، وثقة الناس فيه، خاصة في ظل الضغط على المحاكم العادية.

قضاء مهم

من جانبه أكد المحامي والناشط الحقوقي محمود الحشاش، أن القضاء العشائري, أو مهنة رجل الإصلاح هي من أخطر الأعمال في فلسطين, وقطاع غزة على وجه الخصوص، نظراً لتركيبة المجتمع الغزي العشائرية، وتفضيل الناس لهذا القضاء عن غيره، مبيناً أن إساءة استخدام هذه المهن - لاسيما التحكيم- قد ينتج عنه إشكالات كبيرة.

وأوضح الحشاش أن المحاكم باتت تشهد قضايا متباينة، فثمة من يرفع قضية لطلب تصديق حكم عشائري، وجعله بمنزلة حكم قضائي، وآخرون يرفعون قضايا للمطالبة بفسخ حكم عشائري، وهذا يدل على مدى الإشكالية التي تعصف بالقضاء العشائري.

وأشار إلى أنه من المفترض أن يكون هناك قضاة عشائريون, وكذلك رجال إصلاح معتمدون، يتم اختيارهم وفق شروط عدة، من أبرزها النزاهة والخبرة، وأن لا يترك الأمر مفتوحاً لمن أراد.

كما دعا الحشاش المتخاصمين إلى حسن اختيار القضاة, والمحكمين العشائريين، خاصة في القضايا الكبيرة.

وشدد على أهمية القضاء العشائري كونه يخفف الضغط عن المحاكم الرسمية، لكن يجب أن لا يتحول إلى بديل عنها.

الخيانة الإلكترونية

تداهم المجتمع الغزي المحافظ وتفتك بأسر مستقرة

مريم الملاحي

على الدوام كان لوسائل الاتصال الحديث، والتكنولوجيا المتطورة سلبياتها وعيوبها، لكن لم يكن يتصور أحد أن تصل تلك العيوب لاستغلال هذه التقنيات فيما بات يعرف ب "الخيانة الإلكترونية"، التي كانت سبباً في هدم بيوت، وتدمير أسر مستقرة، وتشريد أطفال.

فالمجتمع الغزي سرعان ما انفتح على تلك التكنولوجيا، وبات معظم المواطنين من كلا الجنسين يمتلكون حسابات خاصة وشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة "فيس بوك، و" تويتر"، "واتس أب"، وغيرها.

لكن البعض أساء استخدامها، وراح يبحث عن غرائزه في ثناياها، ما أوقعهم في صدام مع زوجاتهم، أو أوقع الزوجات في صدام مع أزواجهن، حال اكتشف أحد الطرفين ما كان يخفيه عليه الطرف الآخر.

مجلة "إنسان"، فتحت الموضوع الشائك، واستمعت إلى آراء الشبان والفتيات، ونقلت قصصاً واقعية عن حالات "خيانة إلكترونية"، من أجل تحذير النشطاء من مخاطرها، ومحاولة وضع حد لها، وخلق مجتمع خالٍ من هذا النوع من الآفات.

مبررات للخيانة

من داخل أسوار منزلها تحدثنا (س.س)- والتي آثرت إخفاء اسمها- عن قصتها التي بدأت مع زواجها من شخص لا ترغب بالزواج به، لكن طبيعة المجتمع, وظروف عائلتها أرغمتها على القبول بالزواج من ذلك الرجل، ودارت عجلة السنين بسرعة، وأنجبت منه ثلاثة أطفال رغم أنها كانت لا تطيق معاشرته.

بداية حكاية "س" مع -الخيانة إلكترونية-، بعد أن أضافت أشخاصاً خلال أحد برامج المحادثات (الماسنجر)، فدفعها فضولها وحالة الملل التي كانت تعيشها للرد على أحدهم بعد أن ألقى التحية.

تجاوز الخطوط الحمراء

سرقها ذلك الشخص بكلامه المعسول, وطريقته غير المعهودة لها في الحديث، حتى أصبح جزءاً أساساً من حياتها، ملكته كل أسرارها, وجعلته يواجه معها ظروفها, ويشاركها أفراحها وأحزانها، فهي كما تقول كانت تشعر حين تتحدث معه بالراحة, والأمان, ويعوضها عن النقص الذي عانت منه منذ اثنى عشر عاماً، وما زالت تعاني منه، ومع تطور العلاقة طلب الشاب صورتها، فلم تتردد، ثم تطورت الأمور لمقاطع فيديو، وتمادى في طلباته، حتى تمكن من رؤية ما لا يحق رؤيته منها، والغريب أنها لم تكن تشعر بأي ذنب لما تفعله، بل كما تقول أنها كانت تشعر بسعادة لتلبية احتياجاتها المختلفة من قبله.

ومع استمرار المشاكل اليومية بين "س" وزوجها"، واتساع الفجوة بينهما، وإلحاحها المستمر طلب الطلاق، وبسبب معاملته السيئة تلجأ إلي المتنفس الوحيد أمامها، ونسيت, بل تناسيت كل الأعراف, والعادات, والتقاليد الدينية والمجتمعية.

خيانة بجانب الزوجة

بضغطة زر على لوحة المفاتيح بدأت الحكاية، أيام وشهور قضاها في الحديث مع فتاة عبر شبكة المعلومات الإلكترونية الإنترنت، يتبادل الحديث معها فيما زوجته كانت تغط في نوم عميق، لا تعلم ما يدور على هاتفه المحمول، وفي يوم من الأيام استيقظت (م.س) فلم تجد

زوجها إلى جانبها، قد كان لديها شك سابق وشبهة في تغير معاملته, وإهماله المتزايد لها، وكثرة اهتمامه بهاتفه المحمول، وقضاء معظم وقته متسمرا أمام شاشته، ويمنع أحداً من الاقتراب من هاتفه ما زرع الشك في قلبها.

قررت الزوجة مراقبة زوجها الخائن، لكنه كان حريصا، ما اضطرها لطلب مساعدة صديقاتها المقربات، فتمكنت بعضهن من اختراق صفحته الشخصية، على موقع الفيس بوك وهنا كانت الصدمة، حين شاهدت ما لا يمكن لعقلها أن يصدقه من صور ومحادثات مع الفتيات، والتي كان يخفيها عنها خلال الخمس سنوات من الزواج، ما دفعها إلى طلب الطلاق بالرغم من وجود طفلين بينهما، فهو من تسبب في خراب منزله وتشتت عائلته.

واضافت (م.س) "الكثير من الأهالي يرفضون الطلاق لبناتهم، ولكن الله منحني أهلاً ساعدوني ومنحوني القوة في طلب الطلاق، ورفضوا أن أكمل حياتي مع شخص وصفوه ب "الخائن".

خيانة سهلة

كشفت لنا الأخصائية النفسية فاطمة أبو عكر, أن الخيانة لم تعد مقتصرة على الذكور, بل الخيانة قد تصدر من

الجنسين، فمنذ اقتحام وسائل الأعلام الحديثة ظهر مصطلح يسمي ب (الخيانة الالكترونية) وهو يعني قيام أحد الزوجين بإقامة علاقة غير شرعية مع طرف آخر خارجي يتبادلان الحديث بكلمات الغزل، أو الحديث المسموع، والمشاهدة المباشرة عن طريق الإنترنت، وصولا إلي بعض الأحيان إلي اللقاء الحقيقي على أرض الواقع.

وتعجبت أبو عكر من آثار هذه التطبيقات على حياة الأزواج، فبعض البرامج تقوم بإرفاق الملف الشخصي وبإمكان أي شخص معرفة محتواه، حيث يحتوي على صور تقشعر لها الأبدان ويشيب لها الرأس، فالمتزوجات أكثر تأثرا بهذا الموضوع، لا سيما من تزعم أنها غير راضية عن زوجها, وغير مقتنعة به، وأنها غير قادرة على تلبية حاجاتها، متسائلة أين الأخلاق والتربية الصحيحة، وكيف لزوجة، زوج أن يخون زوجته بهذه الطريقة القذرة.

أسبابها

وأفادت أبو عكر أن أسباب (الخيانة الإلكترونية) تعود إلى عوامل عدة، مثل رفاق السوء، ممن قد يحدثون صديقهم الزوج عن مغامراتهم على تلك المواقع، وتشجيعه على تجريبها، وسهولة تكوين العلاقات غير الشرعية، والتراخي من الأب والأم في تربية أبنائهم وبناتهم وتوجيههم، مشددة على أهمية توعيتهم, وتربيتهم دينياً، وتهيئتهم لتحمل أعباء الزواج, وتقبل الشريك الآخر، محذّرة الشبان والشابات من التساهل في الوقوع في العلاقات المحرمة قبل الزواج، وعدم تفهم الاحتياجات المختلفة للزوجة، وتؤكد على مدى خطورة الفجوة والفراغ الحقيقي بين الزوجين بمعناها كونه سبباً رئيساً للخيانة.

وأكدت أبو عكر على بعض النصائح التي تقدمها للزوجين لتفادي الوقوع في فخ تلك الظاهرة أبرزها المصارحة مع الشريك، والتحدث له عن مشاعر الحزن والغضب بكل شفافية، ومناقشة المشاكل معه لتخطي العقبة اتجاه تلك المشاكل، مع استشارة أخصائي نفسي إن لزم الأمر.

كما طالبت كلا الزوجين بإحياء مشاعر الحب بينهما، مثل إرسال الزوج رسائل رومانسية لزوجته عبر الهاتف النقال، و بالرغم من صعوبة الموقف تجاه الزوج أو الزوجة للخيانة يجب عدم التفكير في الانتقام، وعندما تفشل جميع الطرق في تخطي الخيانة، يكون الانفصال هو الطريق الأخير.

عالم مفتوح ولكن!

أما(خالد صافي) متخصص إعلام اجتماعي، فقد أكد أن مواقع التواصل الاجتماعي تعد بمنزلة "سيف ذي حدين"، بوضعها مقاليد السيطرة على الإعلام بيد الناس بعدما كانت حكرا على مؤسسات الدولة والجهات الحاكمة، ما خلق جوا من المعرفة الحرة, والمفتوحة أمام الجميع للتواصل فيما بينهم، ونهل المعلومة من أي مصدر شاءوا، حيث خلق علاقات لها أبعاد وغايات سلبية، عبر الانجراف نحو أطراف أخرى, والإدمان لساعات طويلة من المتابعة للحسابات، والانطواء عن المجتمع والانخراط في عالم وهمي معظمه من صنع الخيال..

وأوضح صافي أن من أكثر المواقع التي

تساعد على انتشار مثل تلك الظاهرة تطبيق "الفيس بوك"، كونه من أكثر الأماكن خصوبة لظاهرة الخيانة الزوجية، نظرا للعدد الكبير من المستخدمين ممن يرتادونه، حيث يصل عدد المستخدمين عالميا نحو مليار ونصف المليار شخص، وفي فلسطين وحدها هناك ما يزيد عن مليون و ٧٠٠ ألف مستخدم، أي ما يقارب ٤٠٪ تقريباً من الشعب الفلسطيني يستخدمون هذا البرنامج الخطير.

وأكد على أن المجتمع الغزي يعد من أكثر الشعوب تطورا وتقدما في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ومن أكثرها تأثيراً، ومتابعة مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى، وذلك يرجع إلى اهتمام شريحة كبيرة من النشطاء بنشر ما يتعلق بالقضية الفلسطينية من خلاله، واهتمام المقيمين في العالم العربي بمعرفة المزيد عن أخبار فلسطين من أهل فلسطين أنفسهم، ما حدا بالكثير منهم إلى استغلال هذه الظاهرة لتكوين علاقات غير شرعية، بدافع العطف، أو الشفقة في بعض الأحيان، أو حتى بدافع الدعم والمساندة، لأن الشباب عامة يعاني من الكبت، والحصار، والأزمات المتتالية، ويرى أن من حقه الحصول على نزوات مجانية،

ولاشك أن مواقع التواصل الاجتماعي سهلت- كثيراً -انحراف الشباب، لما فيها من عرض مباشر لبيانات المستخدمين، وصورهم الشخصية وأصدقائهم والكثير من بياناتهم الشخصية, واهتماماتهم, وهواياتهم المختلفة، كما أنها جميعا تطبيقات تتيح التواصل بالمحادثة النصية المباشرة, أو الصوتية, أو حتى المرئية وبدقة عالية.

وعن الجانب الإحصائي أفاد صافي بأنها لا توجد إحصاءات واضحة اتجاه موضوع "الخيانة الالكترونية "إلا أن الذي يشعر من الزوجين بالإهمال أكثر غالبا ما ينجذب للخيانة، ويسعى لإثبات نفسه أنه مرغوب لدى الجنس الآخر من خلال إنشاء علاقة غير شرعية، وربما مع أكثر من شخص، خاصة وأن البدائل متاحة, ومتوفرة وبكثرة، ويغلب الظن على من يقوم بهذه الخيانة أنه بمجرد إغلاق الشاشة ستنتهي كل الآثام, وتذهب كل الذنوب أدراج الرياح.

هذه هي الخيانة "أولها دلع وأخرها ولع"، نرتبط بآلة تتحكم بمشاعرنا, وقرارات حياتنا ودمارها، تلك هي حقيقة الخيانة عبر الإنترنت, فالفراغ العاطفي, وضعف الإيمان يقفان خلف سقوط الكثير منا في الوقوع بهذا "المستنقع" ، ومن هنا تكمن إرادة الشخص في التغلب على تلك المشكلة.

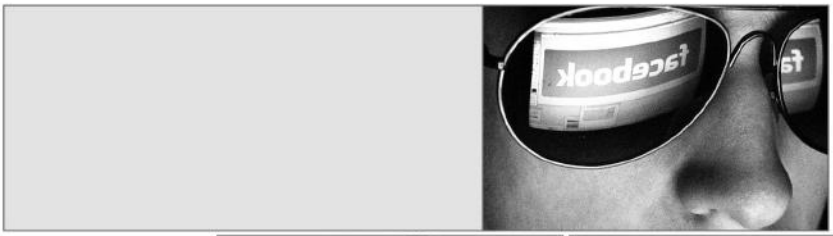

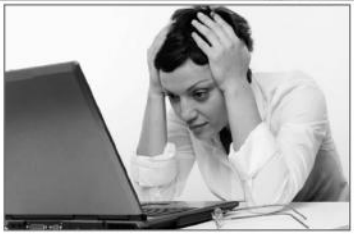

النفقة حق للمرأة

يحوله بعض الرجال ورقة ضغط وابتزاز

فاطمة ضهير

تتنفس المرأة المظلومة الصعداء حين تحصل على حكم بنفقة من زوجها الذي هجرها، أو طلقها، وتظن أن جزءاً من معاناتها ستنتهي، وأنها ستصبح قادرة على مواجهة أعباء الحياة، وتوفير نفقات أبنائها.

لكن سرعان ما تكتشف تلك الزوجة المسكينة أن ما حصلت عليه من أموال - إن استطاعت أصلا تحصيلها- لا يكفي لسد أدني متطلبات حياتها، فبالإضافة إلى ثبات مبالغ النفقة منذ سنوات، وقلتها، فإن غلاء المعيشة المستمر عرضها للتآكل.

ورغم أن النفقة حق شرعي يكفله القانون للمرأة وأطفالها، ويدفعها الزوج لهم في الوضع الطبيعي، إلا أنه حين تحدث خلافات بين الأزواج تصبح النفقة إشكالية تُرفع بسببها القضايا لسنوات، وقد تصبح ورقة ابتزاز ومساومة يستغلها الرجل.

أفقدتني أولادي

واجهت المواطنة آمال محمود مساومة من قبل زوجها حين حاولت الحصول على حقها في النفقة، بعد أن قست عليها ظروف الحياة، ولم تعد قادرة على توفير متطلبات حياتها، بعد أن هجرها زوجها, وتركها في بيت أهلها لفترة طويلة.

وأوضحت (محمود) أنها حين طالبت بحقها في النفقة من زوجها الهاجر لها ساومها، وأبلغها أنها إذا ما تنازلت عن هذا الحق المشروع سيعيدها إلى بيت الزوجية، ففعلت دون تردد، لكنها سرعان ما علمت أنه أوقعها في فخ كذبه، وبعد تأكده من تنازلها عن حقها، أعادها من جديد إلى بيت أهلها، ومكثت هناك مدة أطول.

وأكدت أنها عادت لتطالب بهذا الحق، وطرقت أبواب المحاكم، لكن مرّ عامان, ولم تحصل عليه، ما أجبرها على إعطاء الأطفال لأبيهم من جديد، لعجزها عن توفير مصاريفهم، ولا زالت تعاني من أجل الحصول على كامل حقوقها من عفش بيت، ومتأخر، وغيرها.

لا تكفي

كما وأكدت (محمود) أنها حتى في حال حصلت على حقوها، فإن مقدار النفقة المحدد لا يكفي للأم من أجل تربية أبنائها، فهو لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لهم من مأكل, ومشرب, وملبس.

ورأت محمود أن المحاكم تعمل ضد المرأة، ولا تقف في صفها وبالذات في قضايا النفقة، نظراً لأنها من ناحية تستغرق وقتاً طويلاً، ومن ناحية أخرى, فإن الزوج يرفض منحها النفقة بالطرائق السلمية، مما يلجئها إلى المحكمة, والأخيرة لا تنصفها، وتمنح الزوج فرصة المماطلة في قضايا النفقة، كونها غير صارمة في إلزامه بها .

تشتت أبنائي

أما "نسمة "، فقد أجبرها أهلها عن التنازل عن أبنائها الأربعة، وإعادتهم لأبيهم، كون النفقة التي فرضتها المحكمة على الأب قليلة، ولم تعد كافية لتلبية احتياجاتهم المتزايدة، مع

كبر أعمارهم، إضافة إلى مماطلة الزوج في دفعها، ومساومتها مشترطاً انتظام النفقة مقابل التنازل عن اثنين من الأبناء.

وناشدت نسمة, وغيرها من النساء القضاء بإصدار قانون, أو تعميم قضائي بزيادة مقدار النفقة للزوجة، وضمان وصولها إليها عند بداية كل شهر دون تأخير أو مماطلة، سواء بتفعيل صندوق النفقة، أو الوصول لآليات صارمة، تجبر الزوج على دفعها في موعدها المستحق.

أما أحمد محمود الصادر بحقه وعليه حكم نفقه لزوجته وأبنائه، وممتنع عن دفعها منذ فترة، فبرر عدم الدفع بفقره, وعدم امتلاكه المال، نظرا لأنه لا يمتلك فرصة عمل مطلقا، الأمر الذي نفته زوجته السابقة، وأكدت أنه يعمل, ولديه دخل ثابت.

النفقة وأنواعها

أما المحامية يسرا الترك, فأكدت أن النفقة هي ما يوجب على الأب لأبنائه منذ ولادتهم حتى يصبحوا في سن البلوغ،

قادرين على الإنفاق على أنفسهم، وهي نوعان: نفقة الإصلاح لما دون سن الثالثة لكلا الجنسين ومقدارها من (٢٠_٢٥) دينار أردني، ونفقة الكفاية لما فوق ال٣ سنوات, ومقدارها حسب ما يكفي الطفل, وحسب احتياجاته, لذا سميت بالكفاية، والمفترض زيادتها كل ٦ أشهر.

بموجب القانون

ولفتت الترك إلى أن نفقة الأولاد موجبة لهم بوجود جزائي, ويخالَف من لا يدفعها، ولكن بالوضع العملي, والناحية التطبيقية, ووضع البلد فإن هذا الشرط غير مطبق، والنفقة الموضوعة لا تكفي الأم لإعالة أبنائها وفق مستوى ملائم بسبب كثرة احتياجات الأطفال, وارتفاع الأسعار المصحوب بغلاء المعيشة.

وأوصت الترك بضرورة وضع نسبة معقولة لنفقة الأولاد، تكون واضحة, وكافية لاحتياجاتهم، بما يكفل للأم إعاشة أبنائها بمستوى لائق، ويحميها من سلبهم حضانتهم لها بسبب قلة مقدار النفقة، ولابد للمحاكم من الوصول لوسائل من شأنها أن تعجل صرف النفقات، ودفع المستحقات المتأخرة للأبناء، فهي حق لهم يوجب إلزام الزوج بدفعها .

سجون غزة

تفتقر إلى أخصائيين نفسيين ومخاوف من تحولها إلى مفرخة للجريمة

هبة الشريف

يهتز المجتمع حين تقع جريمة ما، وتتعالى الأصوات بضرورة الإسراع في معاقبة المجرم وفرض إجراءات رادعة لمنع تكرار فعلته الشنيعة، لكن ثمة من ينظر للأمر بطريقة مغايرة، ويعتبر أن الجريمة لها دوافع عدة، قد تكون نفسية، أو سلوكية، أو اجتماعية، وربما إتباع لحاجة بطريقة شاذة، ومن أهم خطوات علاجها البحث في سيكولوجيا المجرم، والتعرف على الأسباب التي دفعته لارتكابها، كونها إحدى عوامل الوقاية من الجريمة، وخلق مجتمع مستقر.

وبصورة عامة يرى خبراء نفسيون واجتماعيون أن السجن كونه عقوبة يحمل سلاحاً ذا حدين، فمن الممكن أن يسهم في تهذيب المذنب وإصلاحه، وحين يغادره يكون شخصاً سوياً لا يكرر فعلته، ومن الممكن أن يتحول اللص في السجن إلى مجرم محترف، وتتحول السجون إلى مفرخة للمجرمين، ما لم تتضمن فترات العقوبة برامج تأهيل وإصلاح مدروسة، يخضع لها السجناء خلال قضاء فترة وجودهم في السجن.

دوافع الجريمة

وعدّ المختص النفسي إبراهيم مطر أن كل عمل إجرامي ما هو إلا تعبير عن صراعات نفسية تدفع صاحبها إلى الوقوع في براثن الجريمة والانحراف، وما هي إلا إشباع لغريزة إنسانية نشأت بسبب أحوال نفسية شاذة للجاني.

وأشار مطر إلى أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب، ومتعلم، لكنه منبوذ داخل المجتمع، ومرتكبه شخص غير محبوب، والغالبية تفضل عدم مخالطته.

ولفت مطر إلى أن عوامل ارتكاب الجرم عديدة، كإحاطة الجاني بنماذج سيئة اقتدى بها، سواء أكان أباً أو صديقاً أو قريباً، لذلك من المهم أن تكون القدوة حسنة، فالابن يستقي سلوكه من المحيط الذي يعيش فيه.

وطالب مطر "بضرورة تأهيل المساجين نفسيا، باتباع طرائق علمية سليمة، وإصلاحهم اجتماعياً، بمساعدة خبراء نفسيين واجتماعيين، والعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع بطريقة تضمن تحولهم إلى أشخاص أسوياء فاعلين.

وشدد مطر على أهمية الإرشاد النفسي خلال مرحلة التكفل النفسي المبكر، لأنه يساعد على إزالة التوترات النفسية، والمشاعر السلبية التي يعاني منها السجين، ويعمل على دعم الذات لدى السجين، وتعديل اتجاهاته وسلوكاته الخاطئة، وهو يقدم محاولة لحل مشاكله، وتوعيته بأهمية الحفاظ على نفسه وصحته.

وناشد إبراهيم مطر "بضرورة بناء علاقة ما بين أجهزة الشرطة والجمهور والمجتمع، وفصل السجناء على حسب قضاياهم، وتغيير اسم السجون إلى

اســـم الإصلاحـــية, أو مراكز التأهيل والإصلاح "

وأكد على أن إصلاح المذنب في السجن, وتأهيله من أهم أهداف السياســـــة الجنائية وغاياتها، بحـــــيث لا يعود للإجرام مرة أخرى، ويصبـح عضوا نافعا داخل المجتمع.

التأهيل ضرورة

أما المحـامي والناشـط الحقوقـي كارم نشـوان فقـد أكد على" أن الإرشـاد النفسـي للسـجناء خلال قـضاء فترة عقوبتهم يشـكل حـاجة وضرورة ملحـة

فـي أي مجتمـع، لكـن تعزيـز الدعـم النفسـي يواجه مشـكلات، لعل أهمها عدم إدراك الجهات المختصة لأهميتها، وعدم توفير الموازنـات اللازمـة، إضافـة إلى ضعف الكفاءات والخبـــرات للدعم النفسي لتلك الحـالات، حيث لا يجوز أن يكون السـجين خاضعاً لفترة اعتقـال فقـط ، وإنما يجب أن يوازيها فترات من الدعم النفســـي, والتدريب, والتأهيل المهني "

ونـوه إلـى أن عـدم وجـود أخصائييـن نفسيين للنزلاء يؤثر سلباً على السجناء بـجميع الفئات، حـيث حـرمانهم من الدعم النفسي، وعدم معالجة المشاكل النفســـــية التي أوصلتهم للجريمة "وطالب "بـأن تحـمى حقـوق النزلاء في الدعم النفسـي ,والاجتماعي, والتدريب بنصوص القانون, وأن لا تترك لسياسة السلطة التنفيذية.

الفصل بين السجناء

أما المحامي والناشط بلال النجار فأشار إلى ضرورة الفصل ما بـين السـجناء؛ نظرا لأهميته في عدم نقـل خبـرات الجريمـة مـن المجرميـن المخضرميـن إلى المذنبـين ممن يقـترفون ذنوبـا صغيرة.

وأكـد النجـار علـى ضـرورة أن يكـون الفصل مبـنياً على اعتبـارات العمر، فلا يجوز خلط السـجناء الكبـار مع الأحـداث، كذلك بـناء على خلفية الاحـتجاز، فلا يجوز خلط مجرمين ارتكبـــوا جرائم كبـيرة كتجارة المخدرات, أو القـتل مع شـخص أُلقـي القبـض عليه على خلفية مشاركته في شجار، أو دهس شخص عن طريق الخطأ.

وقـــال النجار، عند زيارتنا للنظارات والسـجون وجدنا عدم اتبـاع القـائمين على إدارتها لهذا الفصل، بـل أن هناك خلطاً بين السجناء على خلفية الاعتقـال أو السن.

وتابع: "وجدنا بعض الأحداث محـتجزين في نفس الغرف المحتجز بها البـالغون، وهذا بطبـيعة الحـال يؤثر سلبـاً على الحدث من عدة نواحي، أهمها أن الحدث قد يكون عرضة لاعتداء جنسي من قبـل البـالغين، ويزيد فرص انتشـار العدوى الإجرامية من البـالغين إلى الأحـداث؛ بـالتالي يصبـح السـجن مكانا مثاليا

لتفريخ الجريمة وتنميتها، بـدلا من أن يكون مكانا للإصلاح والتأهيل .

وأوضـح "أن الضـرورة الأخـرى للفصـل حسـب الخلفية الإجرامية، يكون بـفصل من هم محـتجزون على خلفية مخدرات بـــمكان منعزل عن الآخرين، ليضمن عدم اختلاطهم وعدم انتشار الجرم "

وأضاف النجار: خـلال زياراتنـا " لـم نجـد أخصائيين نفسـيين إلا في نظارات خان يونس بـها طبـيب نفسـي واحـد غير متفرغ، يـزور السـجن في أوقـات محـددة مرة أسبـوعيا, ويطّلع على أحـوال جميع السجناء "

وطالب بـلال النجار "بـزيادة عدد الأيام التي يتواجد بها الطبيب النفسـي داخل السـجن، وتوفير الخصوصية بـين الطبيب والمحتجز, ووجود طبيب نفسي بشكل دوري مؤهل يتمكن من التعامل مع الحـالات بسـجون ونظارات القـطاع كافة.

وبـدا واضحـاً أن السـجون في الأراضي الفلسطينية عامة, وفي قـطاع غزة على وجه الخصوص تعاني من مشكلة نقص الأخصائيين النفسـيين، والمعتقـل خلال فترة قـضاء محـكومتيه لا يخضع لبـرامج تأهيل كافية، ما يشـكل خطراً على المجتمع برمته، كون هذا الشـخص قد يعود لممارسة الجريمة بـعد خروجه من السجن، وهذا يبدو واضحاً من خلال وجود ما يسـمى "أصحـاب السوابـق"، وهم مجرمون ارتكبـــوا أكثر من جريمة على مدى عمرهم.

أحمد أبو جلالة

التطوع

بين التكدس والاستغلال وغياب القانون

يعد التطوع عن إرادة وطنية نابعة من رغبة المواطنين في المجتمع بالنهوض، والمبادرة في مواجهه الصعوبات التي تقف في وجه مجتمعهم لتحقيق أفضل من الحياة.

ويُعد العمل التطوعي رمزاً لتقدم الأمم وازدهارها، كما يعد الانخراط فيه مطلباً مهماً من متطلبات الحياة المعاصرة، التي أتت بالتنمية والتطور السريع في المجالات كافة، وتبرز أهمية العمل التطوعي يوماً بعد يوم نظراً لتعقد ظروف الحياة، وازدياد الاحتياجات الاجتماعية.

ومحلياً يشارك العديد من الشباب الفلسطينيين بالأعمال التطوعية خدمة للوطن، وللمجتمع ومؤسساته، وبكثير من الحماس يتوجهون للعمل التطوعي لدى المنظمات والمؤسسات المختلفة، إلا أن بعض تلك الجهات والمؤسسات تسيء استخدام هذه الروح، وتعمل على استغلال طاقات أولئك الشباب، وتوهمهم بفرص عمل، وأجور مالية مقابل فترة تطوع طويلة، وفي النهاية يكتشف الشبان أنهم وقعوا ضحية لتلك المؤسسات، التي تستغل افتقار القانون لمواد تحمي أولئك المتطوعين.

نموذج استغلال

الخريجة سجود أبو البطيخ ابنة الثلاثة والعشرين ربيعاً، أنهت دراسة بكالوريوس إرشاد نفسي بمعدل ٨٦ ٪، وكانت الخامسة على الدفعة لعام ٢٠١٥، وبالرغم من ذلك لم يحالفها الحظ في اجتياز مقابلات التوظيف، وسعت إلى العمل في القطاع الخاص، ولكن دون جدوى، ما دفعها للتطوع في احدى مؤسسات المجتمع المدني، وعملت أخصائية دعم نفسي بدائرة المرأة والطفل في تلك المؤسسة.

تطوعت سجود ما يقارب العام، وشاركت في العديد من أنشطة المؤسسة، وكان عملها الأساس الإشراف على تنفيذ بعض الأنشطة الترفيهية، بهدف تعديل بعض سلوكات الأطفال الخاطئة، ولم تكتف المؤسسة بهذا العمل؛ بل سعت إلى استغلال المزيد من خبرتها وطاقتها، وأوكلت لها مهمة منسقة العديد من نشاطات المؤسسة وفعالياتها، وبعد ذلك عرض على سجود أن تعمل أمينة لمكتبة الدائرة براتب شهري ٢٠٠ شيكل فقط؛ لكنها لم تحصل على أية مبالغ، ما دفعها

في نهاية المطاف إلى ترك المؤسسة إلى غير عودة.

القانون والتطوع

من جانبه أوضح المحامي محمود عزال أنه لا يوجد نص قانوني يحمي المتطوعين، أو يحدد شروط التطوع أو مدته، وكل ذلك مرتبط باتفاق المؤسسة مع المتطوعين، ويحدد ذلك ضمن لوائح المؤسسة الداخلية وقوانينها، ويجب علي المؤسسة ضمان سلامة البدن، وضمان الحماية للمتطوع، ويكون تحديد فترة التطوع نابعا من قوانين المؤسسة، وفي حال حدوث طارئ.

ودعا المتطوعين إلى المطالبة بحقوقهم، وأن يسبق تطوعَهم اتفاقٌ مكتوب مع المؤسسة، لا أن تترك الأمور لحسن النوايا، أو وعود شفوية، كما حدث مع سجود.

رأي المؤسسة

من ناحيتها قالت يسرا محمد حمد مديرة دائرة المرأة بنادي خدمات رفح الرياضي، الذي شهد فترة تطوع سجود: إن المعايير التي يتم قبول المتطوعين بناء عليها تعود إلى حاجة المؤسسة لتخصص معين.

وأكدت أن المتطوع يأتي ليستفيد من فترة وجوده بالمؤسسة، وتنقل خبرات الآخرين له، ويكون له الأولوية في التوظيف، أو الحصول على فرصة عمل إذا سمحت الفرصة، ووجد في المؤسسة شاغر.

وأضافت: إن أغلب المتطوعين الحاليين لديها يتم فرزهم عن طريق مكاتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أنروا"، تحت مسمى "تفريغ للقيادات الشابة"، ويتم توزيعهم على مؤسسات المجتمع المدني بناء على حاجتها لهم .

وفيما يخص المتطوعة سجود أبو البطيخ التي تم وعدها براتب ولم تحصل عليه، قالت حمد: " لا يمكن أن نضغط على أي متطوع، أو نجبره على الاستمرار معنا، إنها حرية شخصية لديها"، ولم تعقب أكثر.

تكدس المتطوعين

الشاب محمد سميح ابن الخامسة والعشرين ربيعا خريج صحافة وإعلام من الجامعة الإسلامية بغزة، سعى منذ تخرجه للحصول على فرصة عمل، أو حتى تدريب تطوعي في المؤسسات الإعلامية، لكن دون جدوى، وذلك بحجة كثرة عدد المتدربين "المتطوعين.

وأضاف قائلا: كنت يومياً أذهب من الجنوب إلى غزة، وأتكلف دفع المواصلات؛ لكي أنهي تعليمي الجامعي آملا في الحصول على وظيفة بعد تخرجي تلبي طموحي وتعوضني سنوات دراستي، لكني الآن لا أجد فرصة حتى للتطوع واكتساب الخبرة ؟!!

ويرجع ذلك إلى افتقار القانون الأساس الفلسطيني إلى نصوص توضح طبيعة التطوع، ومدته، والأمور الأخرى.

ويؤكد خريج إحدى كليات الإعلام بقطاع غزة حسين محيسن أن المؤسسات لا تنظر إلى حالة المتطوع وظروفه؛ بل تهتم بالدرجة الأولى بالمهام التي يمكن للمتطوع تنفيذها، وحجم الجهد الذي يمكن أن يبذله.

وأوضح محيسن، أنه كان قد تطوع مدة ثمانية أشهر لدى وكالة إخبارية محلية، وكان يتكبد تكاليف المواصلات من مدينة رفح إلى غزة، وبالعكس دون أن تدفع له الوكالة بدل مواصلات، وعندما بدأ بالمطالبة بعائد مادي، أو على الأقل بدل مواصلات،-خاصة أنه يقدم جهدا كبيرا للمؤسسة- تفاجأ باتصال يخبره بإغلاق المكتب ووقف الدوام، بالرغم من كل الوعود التي كان يتلقاها من الوكالة بتوفير فرصة عمل.

كما عمل محسين متطوعا في جمعية أخرى في مدينة رفح لمدة ثلاثة أشهر، ولم يتلق أي مقابل مادي، وأشار إلى أن المؤسسة المذكورة رفضت طلبا بمنحه شهادة خبرة عن الفترة التي تطوع فيها.

جدير بالذكر أن بعض المؤسسات تذهب إلى تعقيد شروط التطوع لديها، بهدف البحث عن الكفاءات المجانية، أو استقطاب متطوعين للعمل لديها، دون أن تتكفل برواتبهم.

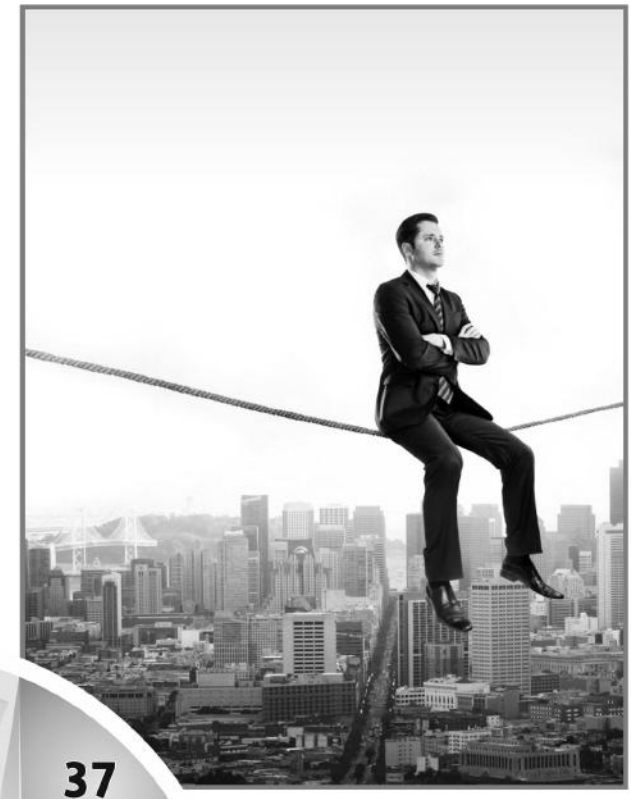

روان الطويل

قوانين فلسطينية قاصرة

ميزت بين المعاقين حسب سبب الإعاقات

كثيرا ما نصت القوانين الفلسطينية في مختلف موادها, وبنودها على المساواة بين أفراد الشعب, وتغنى واضعوها, ومشرعوها بحرصهم على التقيد بها, لكن على أرض الواقع كثيرا ما يغيب العدل والمساواة, وتطغى فئة على أخرى.

ومن أسوأ أشكال التمييز وغياب المساواة، التفريق بين ذوي الإعاقة في قطاع غزة، والتمييز بينهم، على أساس سبب الإعاقة, فهناك معاق أصيب بسبب اعتداءات الاحتلال، وآخر إما ولدت الإعاقة معه, أو نتجت عن حادث سير, أو حادث عرضي.

فالأول يحصل على حقوق وامتيازات كثيرة، معظمها حجبت عن الآخر، على الرغم من أن النص القانوني لم يفرق بينهما.

وقد تزايدت في السنوات ال ١٦ الماضية أعداد ذوي الإعاقة الفلسطينيين بشكل ملحوظ وغير مسبوق، وكلما زاد عددهم زادت احتياجهم للأدوات الطبية, وحاجتهم للمؤسسات التأهيلية، ومعظمهم بات يعاني من الفقر والبطالة.

معاقون يشتكون

ويؤكد الشاب عبد الله أبو صالح البالغ من العمر ٢٦ عاما- والذي قد أصابه الاحتلال تسبب في إعاقته، أنه يتقاضى راتباً شهرياً كونه جريح حرب من قبل الجهات المختصة, كما يتلقى مساعدات, وإعانات يعتقد أنها أكبر مما يتلقاه المعاق العادي.

أما الشاب ضياء العرجا ٣٨ عاما؛ فقد أصيب بإعاقة نتيجة تعرضه لحادث سير أدى إلى كسر عموده الفقري، وأصبح مشلولاً, غير قادر على الحركة والمشي على الأقدام, وأشار العرجا إلى أن بعض المساعدات والتعويضات التي قدمت له كانت عبارة عن فرصة عمل مؤقته (بطالة) إلى جانب بعض الطرود والأدوات البسيطة، وأضاف أنه لا يتقاضى أي راتب كأقرانه من المعاقين ممن أصيبوا بسبب الاحتلال، رغم أنه غير قادر على العمل.

المواطن حافظ عبد العال ٣٤ عاما، فأكد أنه تعرض للإعاقة بسبب حادث، وكان بحاجة للعلاج في الخارج؛ لكن الاحتلال منعه من السفر، وكذلك منع من اجتياز معبر رفح، وهو يعاني وضعاً صحياً ومعيشياً قاسياً، ولا يستطيع العمل، ولا يتقاضى أي راتب شهري.

وانتقد عبد العال وبشدة التفريق بين المعاقين على أساس نوع أو سبب الإعاقة، مؤكداً على أن السلطة هي الأب للجميع، والأب يجب أن يكون عادلاً بين أبنائه لا يفرق بينهم..

الإعاقة والتخصيصات المفروضة

وفي لقاء خاص مع أ. محمود أبو مر مدير جمعية الأصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة أوضح أن المعوقين أقلّ حظاً من غيرهم فيما يخص الحالة الصحية, والإنجازات التعليمية, والفرص الاقتصادية، كما أنّهم أكثر فقراً اجتماعياً مقارنة بغيرهم، إضافة للنقص الحاد في الخدمات المتاحة لهم، مع كثرة العقبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية، ومحاولاتهم المستمرة للاندماج في المجتمع.

وأشار أبو مر إلى أنه -بشكل عام- طالما وجدت الإعاقة وجدت المعاناة، لاسيما مع وجود نظام حكومي غير متبنٍ للمعاق بشكل كامل، بغض النظر عن نوع الإعاقة وسببها.

وأوضح أن السلطة سواء في الضفة أو قطاع غزة فرقت بين الإعاقات خصت بعضها بالدعم وحرمت البعض الأخر، فهناك معاق يحصل على راتب، وآخر يحصل على إعانة، وثالث محروم، والأمر يعود لعدة عوامل، قد تكون حزبية أو تنظيمية، أو نتيجة نوع الإعاقة، فإعاقة الحرب أو القصف أو الإصابة من الاحتلال لها الأولوية في الحصول على المساعدات.

وتحدث أبو مر عن محدودية الخدمات, والمساعدات المقدمة للمعاقين بشكل عام، وتراجعها كماً ونوعاً مقارنة بالأعوام الماضية، وكذلك قلة مراكز التأهيل في قطاع غزة, وخاصة الجنوب.

وذكر أبو مر أن الإشكالية تكمن بالتفريق في معاملة المعاق الخلْقي عن "معاق الانتفاضة"، في التخصيصات المالية، فقبل ٢٠٠٨ كان هناك مزايا, بينما الآن قلت تلك المزايا, وبالرغم من ذلك فهناك امتيازات لمعاق الحرب عن المعاق المكتسب، من قبل الاحتلال.

التدخل وقت الكارثة

واشتكى أبو مر من الاهتمام الموسمي بالمعاقين، فمثلاً بعد العدوان تزداد المساعدات, ويتم نقل أشخاص معاقين إلى دول أخرى لتركيب أطراف صناعية أو تأهيلهم، وبعد ذلك يتوقف الأمر، ويقل الاهتمام بالمعاقين، وتزيد معاناتهم، خاصةً مع غياب دعم منتظم, وبرامج تأهيل ودمج ثابتة ودائمة.

وأكد أبو مر أن قانون رقم (٤) لعام ١٩٩٩ وهو خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، لم يفرق بين معاق وآخر، وأعطى جميع المعاقين حقوقا متساوية، لكن المشكلة في التطبيق.

وانتقد أبو مر تعامل الوزارات والهيئات مع المعاقين على أنه حالة اجتماعية، وتلقيه مساعدات مالية, أو عينية غير منتظمة، وهذا يفقده حقوقاً كثيرة.

وبيّن أن ثمة بعض الأسر تفرق بين أبنائها المعاقين والأصحاء في التعامل، وهذا يزيد الأمور سوءا، ويؤثر على نفسية الشخص المعاق.

على قائمة الانتظار

وأكد محمد زعرب رئيس قسم تأهيل المعاقين في وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، أنه يوجد في الوزارة شبكة تحويلات, وهرم رئيسي من أجل التشبيك بين كل المؤسسات التي تقدم خدمات للمعاقين، موضحاً أن الاهتمام يشمل المعاقين كافة حسب الإمكانات المتوفرة، وإن كان معاقو الحرب يتمتعون بأولوية خاصة في بعض المراحل، لكن هناك مشكلة حقيقية تكمن في غياب التمويل، وقلة الموارد التي تمنع تقديم خدمات منتظمة ودائمة للمعاق.

وأكد زعرب على أن الإعاقة الناجمة عن الحرب لها جهات مختصة تتبع لها مثل مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى، ويكون لديهم راتب شهري مخصص لهم، بينما المعاق الخلقي يتم مساعدته من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية فقط.

وتحدث زعرب عن البرامج الموجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية والمخصصة للمعاقين، مبيناً أن هناك برامج الرعاية المنزلية والعلاج الطبيعي في المنزل، والتأمين الصحي المجاني لذوي الإعاقات، ومساعدات أخرى تقدم وفق الإمكانات المتاحة.

وأكد أن ثمة تصورات لدى الوزارة بالتعامل مع ذوي الإعاقة بشكل أفضل، وهناك مشاريع وبرامج تم بلورتها و جميعها تنتظر التمويل لترى النور، آملا بأن يتم تنفيذها في أسرع وقت ممكن.

حقوق جريح الحرب محفوظة

ومنذ العام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٤ شنت إسرائيل ثلاثة حروب على قطاع غزة، نتج عنها حوالي ١٦٠٠ معاق من

بينهم ٥١٢ معاقا خلال العدوان الأخير بعضهم فقدوا أطرافهم, وآخرون أصيبوا بحالة إعاقة متنوعة وفق بيانات صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية, ومؤسسات حقوقية تعنى بالمعاقين في قطاع غزة، وجميعهم انتسبوا لديها، ويتلقون مساعدات, أو رواتب, أو إعانات وفق حجم الإعاقة وطبيعتها.

وتؤكد نعيمة أبو حميد "أم باسل القيق"، مديرة مؤسسة رعاية الشهداء والجرحى أن جميع المعاقين ممن أصيبوا بسبب ممارسات الاحتلال مسجلون لدى المؤسسة، وجميعهم انتسبوا لديها وتم تقييم حالاتهم، ويتلقون مساعدات, أو رواتب, أو إعانات وفق حجم الإعاقة وطبيعتها.

وأوضحت القيق أن المساعدة التي تقدم للمعاق ممن لا يستطيع العمل تعد بمنزلة راتب شهري دائم وثابت، لكنه يقسم إلى فئات, وكل فئة يصرف لها راتب مخصص، ويحصل المعاق على الفئة الأولى عندما يعاني من شلل كامل براتب

١٤٠٠ شيكل، أما الفئة الثانية فيحصل على مبلغ ١٠٥٠ شيكلاً، وهي مخصصة للأشخاص ممن يعانون من بتر سفلي أو علوي، أما من يعاني إصابة داخلية في البطن فيتقاضى مبلغ ٧٠٠ شيكل، موضحة أن ثمة علاوات لكل زوجة معاق حرب تبلغ ٢٠٠ شيكل، إضافة إلى التأمين الصحي الذي يقدم لكل جريح هو وأسرته.

وذكرت القيق أن نسبة العجز تحدد عن طريق اللجنة الطبية التي يعرض عليها الجريح لتحديد تلك النسبة التي ينتج عنها تحديد فئته, والراتب الشهري الذي يتلقاه.

وختمت القيق إن الجمعية كونها جمعية خاصة بشؤون ذوي الإعاقة الذين أصيبوا في الحروب، فإنها توليهم العناية, وتوفر لهم حياة كريمة، وتتعامل فقط مع مصاب الحرب من الاحتلال الإسرائيلي, بينما المعاق الخُلْقي فنقدم له بعض المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية.

القانون والعدالة الاجتماعية

وأوضح المحامي يحيى محارب من مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن حقوق ذوي الإعاقة في فلسطين موضحة في قانون رقم (٤) قانون حقوق المعوقين سنة ١٩٩٩, وهو قانون يضمن حقوق الإعاقة في فلسطين, ويوجد لهم نسبة ٥٪ من الوظائف في أية مؤسسة حكومية أو خاصة، لكن على أرض الواقع هذا غير مطبق, ومن المفترض من أن أية مؤسسة ما تلتزم بتوظيف ٥٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن طاقمها، وأن تلتزم بدفع مبلغ معين لصندوق مخصصات ذوي الإعاقة.

وذكر محارب أنه تم تقسيم المعاقين إلى قسمين، الأول معاق نتيجة ممارسات الاحتلال, وتتكفل بهم مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى، بينما الأشخاص ذوي الإعاقة الخلقية أو المكتسبة تتكفل بهم وزارة الشؤون الاجتماعية.

وشدد محارب على أن مركزه وباقي مراكز حقوق الإنسان، يتبنون الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي توفر كل الوسائل الممكنة سواء ماديا أو معنويا لذوي الإعاقة دون التفريق بين الإعاقات سواء الخلقية أو الإعاقة الناجمة عن اصابة من الاحتلال, لكن يوجد إشكالية في عدم التطبيق.

تفرقة واضحة بالقانون المعدل

وأوضح محارب أنه يوجد مادة واضحة تفرق بين الإعاقة, وتميز الأشخاص المعاقين الذين تعرضوا للإعاقة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي في قانون حقوق المعوقين, لاسيما أنهم يتقاضون رواتب ثابتة عن كل شهر، لكن أصحاب الإعاقة المكتسبة والخلقية يستفيدون كل ثلاثة أشهر, وهنا التمييز والتفريق.

وأشار محارب إلى أن المادة رقم (٥) توضح أن على الدولة تقديم التأهيل بأشكاله المختلفة للمعوق وفق ما تقتضيه طبيعة إعاقته، ويساهم المعاق الخلقي بنسبة لا تزيد عن ٢٥٪ من التكلفة, ويعفى المعاقون بسبب الاحتلال الإسرائيلي من هذه المساهمة, وهنا يُظهر القانون المتواجد في فلسطين التمييز بين ذوي الإعاقة.

كما أوضح محارب أن المشرع الفلسطيني ميز ذوي الإعاقة بالقانون، للتأكيد على بعض الحقوق الخاصة بهم, وأن الراعي الأول والرسمي بكل ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وزارة الشؤون الاجتماعية، وأيضا من المفترض وفق القانون تأهيل كل المؤسسات العامة والخاصة لتسهيل

Moltaqa.press@hotmail.com
Moltaqa.press@gmail.com
moltaqa.pres
www.facebook.com/1SWMF
e3lamiatelgnob@
e3lamiat.elgnob
2137421
0599688360
رفح برج زعرب الطابق الأول بجوار البنك الاسلامي الفلسطيني